مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تفاعل المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية

قراءة تحليلية لأهم المبادئ والممارسات والدروس المستفادة

تقرير من إعداد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

2013

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تقارير متخصصة

العنوان: ٢١ ش عبد المجيد الرمالي- الدور السابع- باب اللوق- القاهرة

تليفون: ٢٧٩٦٣٧٥٧ (٢٠٢+)

فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢+)

العنوان البريدي: ص.ب. ١١٧ (مجلس الشعب)- القاهرة

البريد الالكتروني: info@cihrs.org

الموقع الالكتروني: www.cihrs.org

المراجعة اللغوية: عبد الرحمن حمدي

الإخراج الداخلي والغلاف: كيرلس ناثان

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة

هذا المصنف مرخص بموجب المشاع الإبداعي

نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 3.0 مصرالترخيص

أكتوبر ٢٠١٣

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تفاعل المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية

قراءة تحليلية لأهم المبادئ والممارسات والدروس المستفادة

تقرير من إعداد:

مرفت رشماوي

مسئولة ملف جامعة الدول العربية، بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تقديم:

د. أمين مدني

بدعم من:

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

المكتب الإقليمي العربي

جدول المحتويات

تقديم التقرير:

السعي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية ٥

الفصل الأول: مبادرات المجتمع المدني في العمل مع جامعة الدول العربية ٧

أولاً: ما هو دور الآليات الإقليمية في حماية حقوق الإنسان..... ٨

ثانيًا: مبادرات المنظمات غير الحكومية: ١٤

الفصل الثاني: تعزيز انخراط منظمات المجتمع المدني في جامعة الدول العربية ٢٤

أولاً: مقدمة ٢٥

ثانيًا: الانخراط منذ الربيع العربي..... ٦

ثالثًا: أنشطة انخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية في السابق ٢٩

رابعًا: فرص للمستقبل..... ١

خامسًا: مواقف منظمات المجتمع المدني ٤١

مقدمة التقرير:

السعي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية

ربما يكون أمرًا مبتذلاً أن نؤكد على أن الصراع من أجل تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع دول العالم العربي لم يكن مهمة سهلة، ولا يزال كذلك إلى الآن، إذ يمكن وصفه بأنه صراع بين الأنظمة السياسية العربية –من ناحية– وبين النشطاء العرب من الأفراد وكذا منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية –من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن العديد من الدول العربية قد نالت استقلالها السياسي بنهاية الحرب العالمية الثانية، ورغم أن ميثاق جامعة الدول العربية قد سبق تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، وكذا سبق صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن معظم الدول العربية لا تزال تسعى إلى إحراز أي تقدم ملموس في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

إن الموقف العربي –الذي يكاد يكون شاملاً– ضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وتداعياته المأساوية قد يكون هو الاستثناء الوحيد، وذلك على الرغم من تحقيق قدر ضئيل من النجاح، هنا أيضًا يمكن للمرء أن يطرح السؤال التالي: ما هي الأسباب وراء ذلك؟ فهذا الوضع يتناقض إلى حد ما سلبيًا مع التطورات الإقليمية في أجزاء أخرى من العالم: فهذا ميثاق أوروبي لحقوق الإنسان ومحكمة لحقوق الإنسان، وميثاق البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وميثاق إفريقي ومحكمة لحقوق الإنسان والشعوب.

إن الغرض من هذه المذكرة الموجزة ليس أن نخوض في تحليل الأسباب التي جعلت الدول العربية تتخلف كثيرًا عن الركب، أو التساؤل عن ماهية الجهود التي بذلها نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان، أو أن نبحث لماذا وكيف لم تستجب الدول كل على حدة أو جامعة الدول العربية على النحو الذي كان متوقعًا منها؟ أو ما هي النتائج حتى الآن؟ أو ما هو الإجراء الحالي الذي يجري اتخاذه أو من المتوقع اتخاذه، سواءً من الدول الأعضاء أو من جامعة الدول العربية على الأصعدة الإقليمية والوطنية والدولية؟ إنما الأهم من ذلك هو التساؤل عما هو التأثير –وكذا الأمل– الذي ينبغي توقعه من التطورات السياسية للربيع العربي فيما يتعلق بمستقبل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الدول العربية؟ ما الذي فعله الأفراد ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق هذه الأهداف؟ وما هي خططهم المستقبلية؟

هذه كلها أسئلة وثيقة الصلة جدًا، على الرغم من أنها صعبة لدرجة أن كاتب هذا التقديم لن يغامر بالإجابة وربما لا يستطيع أصلاً.

ومع ذلك، فلحسن الحظ هناك ناشطتان عربيتان في مجال حقوق الإنسان، وهما السيدة/ ميرفت رشماوي، من فلسطين، والسيدة/الباحثة من مركز القاهرة اتخذتا على عاتقيهما مهمة صعبة للقيام بذلك في المقالتين اللتين سيجدهما القارئ في الصفحات التالية. وكلتا السيدتين قد فعلت ذلك في ظل إحساس كبير بالمهنية والالتزام، وبالتالي فإن هاتين المقالتين تناقشا الأسئلة المطروحة أعلاه، ليس هذا فحسب بل أيضًا تمتدا إلى التاريخ والإطار السياسي والجهود المبذولة والنظرة إلى المستقبل، وكذا إلى عهد ما بعد الربيع العربي، وذلك كله في محاولة لتحقيق آمال وتطلعات مواطنين المنطقة صوب الديمقراطية واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

وأختتم قائلاً أن الورقتين التاليتين لابد من أن يقرأهما أي شخص في أي مكان يرغب في معرفة الماضي والحاضر والمستقبل فيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على مبادئ حقوق الإنسان والحريات في العالم العربي. كما أهنئ كلتا الكاتبتين على هذه المهمة الشاقة.

الدكتور/ أمين مدني

المرصد السوداني لحقوق الإنسان

الفصل الأول: مبادرات المجتمع المدني في العمل مع جامعة الدول العربية

مسئولة ملف جامعة الدول العربية، بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً: ما هو دور الآليات الإقليمية في حماية حقوق الإنسان[٢]

منذ ستينيات العقد الماضي، بدأ العديد من نشطاء حقوق الإنسان في النظر إلى النُظم الإقليمية لمعايير حقوق الإنسان باعتبارها أدوات مستقبلية لضمان المزيد من الامتثال والالتزام من قبل الدول.[٣] وقد كان التصور الخاص بدور النظم الإقليمية في حماية حقوق الإنسان يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، متطلعًا إلى خطوات تعزز من حقوق الإنسان وتحميها. وبناءً على هذا التعريف، يمكن القول بأن منظومة حقوق الإنسان تتألف من مجموعة من المؤسسات الدائمة التي تعمل في ظل إجراءات فعالة للامتثال والنفاذ، في إطار قانوني يضمن تعزيز حقوق الإنسان العالمية ويحميها،[٤] ووفقًا لهذا الاعتقاد أبدى عدد من نشطاء المجتمع المدني اهتمامًا بالانخراط في العمل مع جامعة الدول العربية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد وقبل الخوض في تفاصيل هذه الورقة، إلى أن الآليات الإقليمية لا تعني الاعتراف بفكرة النسبية الثقافية، على الأقل من وجهة نظر الأكاديميين والنشطاء الحقوقيين، الذين تستعرض هذه الورقة جهودهم، بل على العكس –وكما سيتم التوضيح لاحقًا– فإن الحُجج التي تبنتها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، والمتعلقة بالنسبية الثقافية للمنطقة العربية يتم دحضها وانتقادها باستمرار على اعتبارها مبررات واهية تستهدف الانتقاص من الطابع العالمي لحقوق الإنسان، وبالتالي التملص من الالتزامات المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي.

ما هي دول المنطقة "العربية"؟

حتى يومنا هذا، تتألف جامعة الدول العربية من ٢٢ دولة عربية، تتمركز ١٢ منها في قارة آسيا، و١٠ آخرين في قارة إفريقيا.[٥] وقد قصرت المادة الأولى من ميثاق الجامعة العربية الانضمام لعضوية الجامعة على الدول العربية الموقعة على ميثاق الجامعة،[٦] إلا أن الميثاق

---

[٢] تُلقي هذه الورقة الضوء على مجموعة من المحاولات التي سبق وصدرت عن منظمات المجتمع المدني من أجل تدعيم مكون حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، كما تتبع الورقة عملية إدراج حقوق الإنسان ضمن المنظومة الإقليمية العربية.

[٣] محمد سعيد محمد الطيب. *ضمانات حقوق الإنسان وآليات الحماية في الميثاق العربي لحقوق الإنسان*، الفجيري، لا حماية لأحد ص١٨٥ – ١٩٩، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦).

[٤] Dinah Shelton, *The History and Place of Human Rights in Regional Organizations: the promise of Regional Human Rights Systems;* in Shelton (ed), Regional Protection of Human Rights, pp 15-16 (2008).

[٥] الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية هي: الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وفلسطين، وقطر، والسعودية، والصومال، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة واليمن. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، تم منع سوريا من حضور اجتماعات جامعة الدول العربية، وفي مارس/آذار ٢٠١٣، اتخذ مقعد سوريا من قبل المجلس الوطني السوري المعارض.

[٦] جامعة الدول العربية، *الميثاق العربي لحقوق الإنسان*، تمت إعادة طباعته في ١٢ تقرير دولي لحقوق الإنسان، ٨٩٣ (٢٠٠٥). (هناك العديد من الأحكام والمواد المشار إليها في هذه المادة من الميثاق العربي لحقوق الإنسان. لن تكون هناك المزيد من الإشارات للميثاق).

لم يُحدد معايير اعتبار الدولة "عربية"، تاركًا الأمر لتقدير الدول الأعضاء بمجلس الجامعة، والتي لها –وحدها– الحق في البت في طلب أي دولة جديدة ترغب في الانضمام لعضوية جامعة الدول العربية.

وبناءً على ذلك، هناك من بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية دول لا تتشارك في أمور كثيرة مع نظائرها. فالمنطقة العربية تتسم بوجود تناقضات حادة وأوجه تباين تاريخية، ودينية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، ولغوية فيما بين دولها. على سبيل المثال، اللغة العربية ليست اللغة السائدة في بعض البلدان الأعضاء بالجامعة مثل جيبوتي وجزر القمر، في حين أن الإسلام السني لا تقر به الغالبية العظمى من السكان في بلدان مثل البحرين والعراق، التي هي أعضاء الجامعة في حين لا تعتبر بعض البلدان المجاورة ذات الأغلبية الإسلامية مثل أفغانستان، وباكستان وإيران دولاً "عربية"، على الرغم من إقرارها الإسلام دينًا رسميًا لها.

هذا لا يعني أن إيجاد سمة مشتركة تجتمع عليها دول المنطقة العربية أمرًا ضروريًا، فهذا التنوع لا تنفرد به المنطقة وحدها، بل على العكس، فالعديد من التحالفات الإقليمية الحالية تتشارك في تصنيفات متنوعة. وإنما هي مجرد محاولة لتسليط الضوء على طبيعة المنطقة وما تفرضه من تحديات على تعريف المكون الرئيسي لـ"الثقافة العربية".

واستنادًا إلى هذه الحجة، يتحدى العديد من النشطاء والباحثين في شئون حقوق الإنسان حجج النسبية الثقافية، التي تتشدق بها الدول العربية بغية التهرب من الوفاء ببعض الحقوق، وفي هذا الإطار تحث المنظمات غير الحكومية على وضع تعريف للمنطقة يشير، بشكل واضح، لسياسة التطبيق الواضح لتشابك المصالح، في ضوء تنوع العوامل والسياقات، التي تحكم السياسات والممارسة في كل دولة عربية، لاسيما فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.[٧]

هناك العديد من مشكلات حقوق الإنسان التي تبدو أنها تميز المنطقة وتوحدها، وربما تكون تلك المشكلات الحقوقية هي الأكثر وضوحًا في ضوء تصاعد وتيرة العنف في سـ اق الحروب الدائرة والصراعات الطائفية، فضلاً عن تزايد أعداد اللاجئين والمشردين داخليًا، ووجود دول أعضاء تحت الاحتلال مثل فلسطين، ناهيك عن تشارك بلدان المنطقة في العداء الشديد لعالمية حقوق الإنسان، وما يصاحب ذلك من مناخ عدائي لمنظمات المجتمع المدني،

---

[٧] Abd Allah Ahmed Naim, *Human Rights in the Arab World: A Regional Perspective*, Human Rights Quraterly, Volume 23, Number 3, August 2001, pp. 701-732, Published by the John Hopkins University Press (Page 708) http://muse.jhu.edu/journals/hrq/summary/v023/23.3an-naim.html

ذلك العداء الذي يتجلى في مجموعة من القوانين والممارسات القمعية ضد منظمات المجتمع المدني المستقلة لحقوق الإنسان في المنطقة.[٨]

القيود و المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في المنطقة.

قد تساعد النظرة العامة الموجزة لبعض القيود والتهديدات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية على استيعاب طبيعة الحدود المفروضة على تعاملها مع حكوماتها، تحت مظلة جامعة الدول العربية.

بدأت حركة حقوق الإنسان في المنطقة كحركة إقليمية،[٩] الأمر الذي ربما يفسر أسباب الاهتمام الحالي المشترك لمنظمات المجتمع المدني بجامعة الدول العربية. فمع تصاعد الخطاب الحقوقي، وظهور عدد من المنظمات الإقليمية والمحلية المدافعة عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية، حاولت الدول فرض احتكارها لهذه المساحة الناشئة، وذلك من خلال فرض تحديات قانونية ومادية على وجود منظمات المجتمع المدني.

فبحسب أحد المفكرين المخضرمين في حركة حقوق الإنسان العربية، فقد صاحب ظهور المجتمع المدني في السبعينيات من القرن الماضي، توسع سرطاني لآلة الدولة البيروقراطية والأمنية، مما أدى لانكماش دور المجتمع المدني والسياسي.[١٠] وبالفعل، تجلى هذا الأمر بوضوح شديد في عام ١٩٩٣ على سبيل المثال، فبعد أن سمحت الحكومة المصرية، أخيرًا، للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بعقد اجتماعها العام الثالث في القاهرة، "اختفى" أحد المشاركين بالاجتماع، وهو "منصور الكيخيا" الناشط الليبي وعضو مجلس أمناء المنظمة، وبقى مكانه غير معلوم حتى أعلنت الحكومة الليبية العثور على رفاته في نوفمبر ٢٠١٢.[١١]

كذلك ومن بين ست وعشرين دولة وقعت على بيان يتحفظ بشدة على إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، كان هناك ١٤ دولة أعضاء بجامعة الدول العربية. فضلاً عن أنه في ٥ ديسمبر ١٩٩٦، وخلال اجتماع استضاف وزراء داخلية الدول الأعضاء

---

[٨] بهي الدين حسن، لا حماية لأحد، الفجيري، ص ٣٩-٦١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦).

[٩] لمزيد من المعلومات حول تاريخ حركة حقوق الإنسان العربية، *راجع*

Jill Crystal, *The Human Rights Movement in the Arab World,* Human Rights Quarterly 16 (1994).

[١٠] محمد السيد سعيد، *حقوق الإنسان بين المشروع الإمبراطوري الأمريكي والنظم الاستبدادية العربية*، الفجيري، لا حماية لأحد، ص ٩-١٣، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦).

[١١] Abd Allah Ahmed Naim, *Human Rights in the Arab World: A Regional Perspective*, in Human Rights Quarterly, (Vol. 23/3), pp. 708 , the John Hopkins University Press (August 2001), available at: http://muse.jhu.edu/journals/hrq/summary/v023/23.3an-naim.html

بجامعة الدول العربية، أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء عمل منظمات المجتمع المدني، التي وصفوها بأنها "تخريبية و خطر على الأمن القومي".[١٢]

هذا بالإضافة إلى الموروثات التاريخية للمنطقة، والتي أحيانًا ما تدفع هويات جماعية داخل الأمة العربية لربط تعبيرها عن نفسها بالتناقض مع الغرب، الذي هو المستعمر السابق، الأمر الذي يمثل عائقًا إضافيًا أمام منظمات ا جتمع ا ني في نشر الأفكار العا ة لحقوق الإنسان في بيئة سياسية تنزع إلى رفض هذه الأفكار وتعريفها بأنها أجنبية، ناهيك عن الانقسامات الموجودة داخل الحركة الحقوقية العربية ذاتها؛ بسبب الجدال المتأصل حول الإخفاق في التوصل إلى منهج مشترك يتعامل مع القوتين المهيمنتين في المنطقة،الإسلاميين والأنظمة الاستبدادية،[١٣]وحتى في أعقاب"الربيع العربي" لم تزل تلك الحجج لا تجد من يدحضها.

أصول حقوق الإنسان في الجامعة العربية

على الرغم من إنشاء جامعة الدول العربية كأول منظمة حكومية دولية إقليمية قبل ثلاثة أعوام من إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهي مازالت تعتبر "نظام وليد" غير معترف به –بشكل كامل– كآلية إقليمية لحماية حقوق الإنسان.

إذ لم يشر ميثاق جامعة الدول العربية إلى حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، الأمر الذي يثير المزيد من الدهشة بالنظر إلى توقيت صياغة الميثاق، ناهيك عن طرح ميثاق الجامعة العربية كوثيقة مصممة حصريًا للحكومات، فهو لم يشر مثلاً إلى "شعب" أو "شعوب" المنطقة.[١٤]

وعلى الرغم من إدخال بعض التعديلات على ميثاق الجامعة خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، إلا أن التعديلات اقتصرت على بعض الجوانب الإجرائية وإنشاء البرلمان العربي، بينما خلت من أية إشارة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها،[١٥]يأتي هذا في الوقت الذي أقر فيه ميثاق الأمم المتحدة، بحماية حقوق الإنسان كأحد ركائزه الأساسية في مادة ١(٣)[١٦] وكذا القانون التأسيسي الذي أُنشئ بموجبه الاتحاد الأفريقي، والذي اعتبر حقوق الإنسان جزءً من أهدافه ومبادئه في المادتين ٣ و٤.

---

[١٢] بهي الدين حسن، لا حماية لأحد، الفجيري، ص ٣٩ – ٦١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦).

[١٣] بهي الدين حسن، لا حماية لأحد، الفجيري، ص ٣٩ – ٦١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦).

[١٤] ميثاق الجامعة العربية متاح على الرابط التالي: http://www.lasportal.org/

[١٥] مذكرة حول تطوير العمل العربي المشترك، والذي عرضته ٣٧ منظمة لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، (٢ مارس/أذار ٢٠١٢)، متاح على الرابط التالي: http://www.cihrs.org/?p=1884

[١٦] ميثاق الأمم المتحدة متاح على الرابط التالي: http://www.un.org/ar/documents/charter/

ربما تساعد تلك الحقيقة في محاولة فهم الأسباب التي تقف خلف المحاولات المحدودة لجامعة الدول العربية نحو دمج تدابير فعالة لحماية حقوق الإنسان في إطار ولايتها، إلا أنه ومن المثير للاهتمام أن كافة المبادرات الأولية، تقريبًا، التي اتخذتها جامعة الدول العربية حول قضية حقوق الإنسان، ما هي إلا ردود أفعال لضغوط دولية، الأمر الذي يعكس عدم توافر الإرادة الحقيقية للجامعة في الإصلاح.

ظهرت حقوق الإنسان للمرة الأولى في مصطلحات جامعة الدول العربية بعد ٢٠ عامًا من إنشائها. وتحديدًا في منتصف الستينيات من القرن الماضي، بعدما صار اتجاه الأمم المتحدة نحو إنشاء آليات إقليمية أكثر قبولاً وتشجيعًا،[١٧] إذ طلبت الأمم المتحدة، من خلال قرار الجمعية العامة الذي تم إقراره في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٥، المساعدة من كافة الأنظمة الحكومية الإقليمية القائمة والدول من أجل تطوير أنشطة تستهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المناطق الخاصة بها تمهيدًا للذكرى العشرين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٦٨، والذي أعلنت الأمم المتحدة أنه "عام حقوق الإنسان" حول العالم.[١٨]

بناءً على ذلك، أقامت جامعة الدول العربية في عام ١٩٦٨ في بيروت أول مؤتمراتها حول حقوق الإنسان، ذاك المؤتمر الذي سلط الضوء الانتهاكات المرتكبة في فلسطين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي،[١٩] وتناول أهمية دمج آليات حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في مهمة الجامعة. خلال العام نفسه، تم إنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان نتيجة لقرار ٢٤٤٣ لمجلس الجامعة بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٦٨. وفي ١١ سبتمبر ١٩٦٩، كلف مجلس جامعة الدول العربية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بالمهام التالية:

١. دعم العمل العربي المشترك في مجال حقوق الإنسان.
٢. العمل على حماية حقوق الإنسان العربي، والعرض السليم للجانب الإنساني للقضية العربية.
٣. تنمية وغرس الوعي بحقوق الإنسان في الشعب العربي.[٢٠]

---

[١٧] غسان مخيبر، *هل من حاجة للميثاق العربي لحقوق الإنسان*، الفجيري، لا حماية لأحد، ص ٦١-٧١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦).

[١٨] Abd Allah Ahmed Naim, *Human Rights in the Arab World: A Regional Perspective*, in Human Rights Quarterly, (Vol. 23/3), pp. 708 , the John Hopkins University Press (August 2001), available at: http://muse.jhu.edu/journals/hrq/summary/v023/23.3an-naim.html

[١٩] بهي الدين حسن، حصيلة وآفاق الوثائق العربية حول حقوق الإنسان، نحو اتفاقية إقليمية لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط انطلاقاً من لبنان ومصر، مركز حقوق الإنسان لنقابة المحاميين (١٩٩٥).

[٢٠] لاحظ صياغة المهمة الثانية للجنة "العمل على حماية حقوق الإنسان العربي، والعرض السليم للجانب الإنساني للقضية العربية"، وهي عبارة يشيع استخدامها للإشارة إلى الصراع العربي/الإسرائيلي. ويتضمن هذا الاستخدام للكلمات تأكيداً، قد يكون حصريًا على نحو متعمد، لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تشكلت اللجنة من الدول الأعضاء، ولم يكن لها الحق في إصدار قرارات، فقط تكتفي بإصدار توصيات تتم إحالتها فيما بعد لمجلس الجامعة للنظر فيها. و يعد تشكيل جهة سياسية يوكل إليها حماية حقوق الإنسان وتعزيزها أحد أهم القيود الرئيسية المفروضة على فعالية اللجنة، على عكس المتبع في آليات إقليمية أخرى، فعلى سبيل المثال يفوض الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لجنة من الخبراء المستقلين لمتابعة تطبيق الميثاق في إفريقيا.

خلال عامي العمل الأولين للجنة الدائمة، أصدرت ٢٠ توصية حول الوضع في فلسطين فحسب، دون التطرق للوضع الحقوقي في البلدان العربية الأخرى، في حين أن الجامعة العربية لم تصدر قرارًا جوهريًا واحدًا لحقوق الإنسان خلال الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٨١، وبالنظر إلى المنوط باللجنة عمله، وهو تنظيم ورش عمل ومؤتمرات حول حقوق الإنسان، وإصدار توصيات في مجال حقوق الإنسان ومراجعة تقارير الدولة، وهي المهمة التي لم تنجح اللجنة في تحقيقها منذ إنشائها.[٢١]

ومن ثم، وبوجه عام، ظل عمل منظمات المجتمع المدني مع اللجنة محدود النطاق، ليس فقط لعدم وجود مساحة أولية حقيقية لتفاعل المنظمات المستقلة مع اللجنة، ولكن أيضًا بسبب النظر إلى اللجنة كآلية غير فعالة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة. ففي تقييمه لعمل اللجنة الدائمة، يقول بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة دراسات حقوق الإنسان: "رغم أن اللجنة تسمى بالدائمة، إلا أنه لم يلحظ أحد وجودها!"[٢٢]

[٢١] بهي الدين حسن، لا حماية لأحد، الفجيري، ص ٣٩-٦١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦).

[٢٢] بهي الدين حسن، لا حماية لأحد، الفجيري، ص ٤٤، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦)

ثانيًا: مبادرات المنظمات غير الحكومية:

المبادرات الأولية:

منذ بدايات سبعينيات القرن الماضي، تبنت منظمات المجتمع المدني العديد من المبادرات الرامية لتعزيز الجهود الناشئة في مجال حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، وقد تزايدت تلك المبادرات في فترة التسعينيات بشكل واضح جدًا.

ففي عام ١٩٧٠، قدمت جمعية حقوق الإنسان العراقية، للجنة الدائمة، مسودة إعلان حقوق الإنسان، وبناءً عليه، قدمت اللجنة، عام ١٩٧١، مسودة **"إعلان حقوق المواطن في الدول والبلدان العربية"**، وقد نال الإعلان تعليقات من تسع دول أعضاء، ورفضته بعض الدول رفضًا باتًا،[٢٣] ونظرًا لطبيعة الإعلان غير الملزمة، يمكن اعتبار ردود الأفعال المعادية له غير مبررة.

وفي عام ١٩٨٦، اقترح المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، برئاسة أحد النشطاء المصريين، وبالاشتراك مع منظمات غير حكومية من ١٣ دولة عربية، مبادرة أخرى من مبادرات المجتمع المدني. كان المشروع المقترح الذي حمل عنوان "حقوق الإنسان والشعوب في الوطن العربي"، بمثابة مسودة إعلان أفضل نسبيًا من سابقه، وأصبح يعرف باسم "**ميثاق سيراكيوز**".[٢٤] جرّم الإعلان جميع أنواع انتهاكات الحق في الحياة، وشمل بعض الإشارات الإيجابية للحقوق والحريات بالمنطقة مثل الحقوق السياسية، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو ما يماثله من ممارسات مهينة، ومن الجدير بالذكر أن تلك الوثيقة كانت الأولى من نوعها في جامعة الدول العربية والتي تولي اهتمامًا كبيرًا للحقوق الجماعية، إلا أنها لم تُعرض للتداول في اللجنة، ومن ثم انتهت تلك المبادرة سريعًا.

في مايو/أيار ١٩٧٩، أطلق المجتمع المدني مبادرة جديدة، في محاولة لتنشيط عمل اللجنة، إذ أعد اتحاد الحقوقيون العرب مشروع مسودة لميثاق عربي لحقوق الإنسان. ويُذكر أن هذه المحاولة شجعت جامعة الدول العربية على إسناد مهمة إعداد ميثاقًا عربيًا لحقوق الإنسان للجنة الدائمة. وفي عام ١٩٨٣، أحال مجلس الجامعة مسودة الميثاق إلى الدول الأعضاء للاستعراض وإبداء الآراء، إلا أن استئناف العمل على تلك القضية أُرجئ إلى عام ١٩٩٣.

---

[٢٣] بهي الدين حسن، *لا حماية لأحد*، الفجيري، لا حماية لأحد ص ٣٩-٦١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦).

[٢٤] بهي الدين حسن، حقوق الإنسان العربي، السياسة الدولية، المجلد ٩٢ الأهرام (١٩٨٩)

في عام ١٩٩٣، فرضت تحضيرات الجامعة العربية لحضور المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا (يونيو/حزيران ١٩٩٣) ضرورة التفكير في استئناف مناقشة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وأخيرًا، اعتمد مجلس الجامعة في اجتماعه العادي رقم ١٠٢ القرار رقم ٥٤٣٨ الخاص بإقرار الميثاق العربي لحقوق الإنسان (سبتمبر/أيلول١٩٩٤).

الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٤:

واجه الميثاق انتقادات متزايدة من حركة حقوق الإنسان العربية، التي اعتبرته لا يمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي واقع الأمر، فقد دللت ردود أفعال المجتمع المدني العربي على التطورات المختلفة داخل حركة المجتمع المدني العربي ذاتها.

ففي عام ١٩٩٤، أصدرت منظمة العفو الدولية بيانًا يثني على جامعة الدول العربية لإقرار الميثاق، واصفةً إياه بأنه خطوة كبيرة إلى الأمام، من حيث صياغة معاهدة إقليمية لحقوق الإنسان.[٢٥] بينما تعرض هذا البيان لانتقادات شديدة من قبل عدد من المدافعين العرب عن حقوق الإنسان، زاعمين أن منظمة العفو الدولية كانت الجهة الوحيدة التي أشادت بوثيقة حقوق الإنسان المثيرة للمخاوف.[٢٦]

تألف الميثاق من أربعة أقسام و٤٣ مادة، منها ٣٨ مادة حول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشملت التطورات التي قدمها الميثاق إنشاء لجنة الخبراء المستقلة، التي تتألف من ٧ خبراء يتم ترشيحهم واختيارهم من قبل الدول الأعضاء، على أن تتلقى اللجنة التقارير الأولية والدورية من الدول المصدقة على امتثالها لأحكام الميثاق، ثم ترفع ملاحظاتها الختامية إلى مجلس الجامعة للنظر فيها واعتمادها.

واجه الميثاق العربي انتقادات واسعة لفشله في توفير ضمانات الحماية لبعض حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة، والحقوق والحريات أثناء حالة الطوارئ والتدابير الاستثنائية الأخرى، المتكررة والشائعة في معظم الدول العربية، بالإضافة لبعض التحفظات الأخرى المتعلقة بالقيود المفروضة على الحقوق السياسية والحق في عدم التعرض للتعذيب.

كان ما جاء في المادة **الرابعة** من الميثاق من أهم مواطن الانتقاد، حيث أجازت المادة للدول صياغة قوانينها المحلية، في تعارض مع المبادئ المنصوص عليها في الميثاق، وكما يتفق مع تقدير كل دولة، بالإضافة إلى ما تمليه قوانين الطوارئ في كل دولة من قيود، ومن ثم وضعت

---

[٢٥] إعادة صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣، الفجيري، لا حماية لأحد، ص٢٥٥ - ٢٧٧، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦).

[٢٦] بهي الدين حسن، لا حماية لأحد، الفجيري، لا حماية لأحد ص ٣٠ - ٦١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦)

هذه الخطوة الميثاق "في مستوى أقل من القوانين المحلية"،[٢٧] كما أن الميثاق لم يلزم الدول الأعضاء بتعديل قوانينها المحلية بما يتوافق وأحكامه. علاوةً على ذلك، فإن الميثاق لا يُسنِد لكيان بعينه، سواء اللجنة الدائمة أو لجنة الخبراء المستقلة، مهمة تفسير أحكام الميثاق.[٢٨]
ونتيجة لذلك؛ وبسبب التحديات الكبيرة في مضمون الميثاق وتطبيقه، ارتأت منظمات المجتمع المدني في ذاك الوقت أن الوصف المناسب للميثاق هو أنه بدائي للغاية،[٢٩] ومتأخر مقارنةً بالآليات الدولية والإقليمية الأخرى.
وبعبارة أخرى، تعتمد القضية أولاً وأخيرًا على الإرادة السياسية للدولة، فهي وحدها تملك قرار الامتثال لأحكام الميثاق متى تشاء، أو عدم التقيد بمسئولياتها بموجب الميثاق، استنادًا إلى أحكام الميثاق ذاته.[٣٠]

تعاملت حركة حقوق الإنسان العربية بطريقة راديكالية مع الميثاق، فلم تكتف بالنظر إليه بوصفه أداة غير فعالة، ولكنها اتخذت قرارًا بعدم المشاركة في تعديله، وإنما دعت لإلغائه وصياغة ميثاق جديد، يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني.[٣١]
ونظرًا للقيود المفروضة على العمل المباشر بين المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والحكومات، فمن المثير للانتباه تتبع أمثلة بعينها لتصريحات بعض ممثلي الدول أو جامعة الدول العربية، التي تأتى عادةً بشكل شخصي في هذا الصدد. فقد قدم الممثل الدائم لمصر في جامعة الدول العربية، السفير نعمان جلال، شهادة مثيرة للاهتمام، أثناء حضوره المداولات الخاصة بالميثاق، أشار فيها إلى أن تمرير الميثاق جاء في شكل دفاع إقليمي، إذ اختارت الدول العربية أن تصدق عليه هربًا من الضغوط عليها للتصديق والامتثال لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية أو أحدهما.[٣٢]
الجدير بالذكر أن ميثاق ١٩٩٤، لم تصدق دولة واحدة عليه، وبالتالي لم يدخل حيز التنفيذ حتى تم استبداله بميثاق ٢٠٠٤.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤

[٢٧] مصطفى عبد الغفار، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٣)
[٢٨] محمد سعيد محمد الطيب، ضمانات حقوق الإنسان وآليات الحماية في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الفجيري، لا حماية لأحد ص ١٨٥- ١٩٩، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦)
[٢٩] محمد أمين الميداني، اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٠)
[٣٠] محمد السيد سعيد، حقوق الإنسان بين المشروع الإمبراطوري الأمريكي والأنظمة الاستبدادية العربية، الفجيري، لا حماية لأحد، ص ١٣ – ٣٩، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦)
[٣١] محمد السيد سعيد، حقوق الإنسان بين المشروع الإمبراطوري الأمريكي والنظم الاستبدادية العربية، الفجيري، لا حماية لأحد، ص ١٣ – ٣٩، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦)
[٣٢] بهي الدين حسن، لا حماية لأحد، الفجيري، لا حماية لأحد، ص ٥٤، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦)

عاودت آمال التأثير على جامعة الدول العربية من أجل تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان للظهور، خاصةً بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١١، حيث بدا أن الدول العربية تعرضت لضغوط أكبر من أجل تقديم تنازلات في مجال حقوق الإنسان، حتى ولو سطحية. ولا يمكن تجاهل السياق السياسي في ذلك الوقت، فبعد مرور سنة واحدة على غزو العراق، رأى العديد من المراقبين قرارات الدول العربية لاستعراض الميثاق كجزء من حزمة "التحديث" التي اضطروا للخضوع لها امتثالاً لتصاعد تركيز خطاب الولايات المتحدة على انتهاج الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن هذه الخطوات لم تكن تهدف بالضرورة إلى الوصول لإصلاح ديمقراطي حقيقي، واحترام حقوق الإنسان في المنطقة العربية، إذ كانت تدابير مكافحة الإرهاب والإذعان للحرب على العراق، إلى جانب زيادة خطاب مراعاة حقوق الإنسان والخطاب الإصلاحي، تبدو في حدود محاولات استرضاء الولايات المتحدة.[٣٣]

في عام ٢٠٠٢، اعتمد مجلس جامعة الدول العربية القراران رقم ٦١٨٤ و٦٢٤٣، اللذان يدعوان إلى "تحديث" الميثاق، وفي عام ٢٠٠٣، عرّف الأمين العام للجامعة التحديث بكونه "العملية المطلوبة لتحقيق أحكام الميثاق في الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان".[٣٤] وبناءً عليه، اقترح مجلس الجامعة والأمين العام حزمة التحديث، والتي تضمنت تعديلاً للميثاق، وتصور لمجلس أمن إقليمي، والبرلمان العربي، ومحكمة عدل عربية.

وفي منتصف عام ٢٠٠٣، كلفت جامعة الدول العربية اللجنة الدائمة بمراجعة الميثاق العربي، بهدف "تحديثه"؛ وبناءً على ذلك، اجتمعت اللجنة في بيروت في الفترة من ١٨ إلى ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٣ للنظر في تعديل الميثاق.

وفي هذا الإطار نظمت المنظمات غير الحكومية مؤتمرًا قبيل اجتماع اللجنة من ١٠ إلى ١٢ يونيو/ حزيران، تحت عنوان "**نحو حماية إقليمية فعالة لحقوق الإنسان: أي ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟**" ضم المؤتمر ٨٠ مشاركًا، من ٣٦ منظمة غير حكومية عربية و١١ منظمة غير حكومية دولية، بالإضافة إلى ١٥ خبيرًا مستقلاً ومدافعًا عن حقوق الإنسان و٧ مسئولين حكوميين، من بينهم موظفي جامعة الدول العربية. وقد خلُص المؤتمر إلى "إعلان بيروت الإقليمي لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي"[٣٥] الذي تم تقديمه إلى اجتماع اللجنة الدائمة الذي كان من المقرر عقده بعد بضعة أيام. اشتمل إعلان بيروت على ٢٤

---

[٣٣] محمد السيد سعيد، حقوق الإنسان بين المشروع الإمبراطوري الأمريكي والنظم الاستبدادية العربية، الفجيري، لا حماية لأحد ص١٣ - ٣٩، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦)

[٣٤] Mervat Rishmawi, *The Revised Arab Charter on Human Rights: A Step Forward?* 5:2 Human Rights Law Review (2005).

[٣٥] إعلان بيروت، التقرير النهائي: http://www.cihrs.org/?p=1093

مبدأً رآها المجتمع المدني العربي حاسمة، داعيًا إلى إدراجها في النسخة المنقحة من الميثاق. وقد ركزت المبادئ على المخاوف السائدة المتعلقة بصياغة الميثاق السابق، وكذا كل ما يتعلق بقبول واحترام التنوع، والمساواة أمام القانون، ورفض اللجوء إلى مبررات نسبية الثقافات للخروج عن المبادئ العالمية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات والأعراف الدولية المعنية بحقوق الإنسان. كما ركز الإعلان على ضرورة توفير ضمانات بألا تنتقص قوانين الطوارئ من حقوق الإنسان الأساسية، بالإضافة إلى التركيز على القضايا الخلافية المتعلقة بضمانات الحق في المشاركة السياسية، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحرية الاعتقاد، وعدم التعرض للتعذيب والمعاملات والعقوبات المهينة، واستقلال القضاء. كما أولى الإعلان المزيد من الاهتمام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع استمرار التركيز في المقام الأول على الحقوق المدنية والسياسية.[٣٦]

بالإضافة إلى ذلك، دعا إعلان بيروت لوضع آليات تنفيذ حقيقية في أية وثيقة لحماية حقوق الإنسان تقرها جامعة الدول العربية، بما في ذلك مراجعة تفويض اللجنة الدائمة بما يضمن لها كفاءة متزايدة ويسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة والتفاعل الحقيقي معها. كما دعا الإعلان إلى تقديم ضمانات لكفالة استقلال لجنة الخبراء المستقلين ومهنيتها ودمج نظام الآليات الخاصة (الذي يتألف من مقررين خواص وفرق عمل موضوعية وقطرية) بما يسمح بتقديم الشكاوى الفردية إلى اللجنة الدائمة.

دعا الإعلان أيضًا إلى تكليف مفوض مستقل معني بحقوق الإنسان في المنطقة العربية، وإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان. كما أوصت المنظمات غير الحكومية اللجنة الدائمة بتوفير ضمانات إشراك المجتمع المدني في عملية مراجعة الميثاق، بالإضافة إلى طلب المساعدة التقنية في عملية الصياغة من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

يمكن اعتبار هذه الوثيقة بمثابة أول تجميع شامل وملموس لآراء المجتمع المدني بشأن إصلاح كامل لآلية حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية. وتتزايد أهميتها لكونها بمثابة مرجعية لجميع المبادرات التي أطلقها المجتمع المدني بشأن هذه القضية منذ ذلك الحين، ففي واقع الأمر، قد طالبت المنظمات غير الحكومية بالمطالب ذاتها –بشكل أو آخر– في رسالتهم المشتركة الأخيرة لجامعة الدول العربية في مارس/آذار ٢٠١٢.

ومما يدعو للأسف أن اللجنة، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، وضعت مسودة لم تستوعب تطلعات المجتمع المدني أو المجتمع الدولي وقتها، إلا أنه وبسبب الرفض الواسع للمسودة،

[٣٦] أحد أوجه الانتقاد المستمرة الرئيسية لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي هو التركيز على الحقوق المدنية والسياسية بشكل أساسي، أكثر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وجدت الجامعة نفسها تحت ضغط قبول توصيات المنظمات غير الحكومية بطلب المساعدة التقنية من الأمم المتحدة، في سابقة ربما تُعد الأولى من نوعها في تاريخ جامعة الدول العربية. استقدمت الجامعة سبعة خبراء عرب مستقلين ممثلين من مختلف هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة؛ ليصبحوا بمثابة فريق الخبراء المكلف بإنتاج المسودة الثانية، وعملت المنظمات غير الحكومية مع الخبراء في عدد من المناسبات، وأرسلت لهم رؤيتها بشأن مراجعة الميثاق. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤، أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بيانًا يناشد الدول الأعضاء بالجامعة التصديق على المسودة التي قدمها الخبراء إلى مجلس الجامعة للنظر فيها.[٣٧] ومع ذلك، احتوت النسخة التي أقرتها الجامعة في مايو/أيار ٢٠٠٤ على تغييرات جوهرية مخالفة للمسودة الأولية التي اقترحها الخبراء، ولاقت النسخة المُقَرة انتقادات من المنظمات غير الحكومية، كونها فشلت في تلبية المعايير الدولية مرة أخرى.

قبل شهرين من اعتماد الميثاق، نظمت المنظمات غير الحكومية **المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية في بيروت في مارس/آذار ٢٠٠٤**، والذي أعلنت فيه عن انتقاداتها الأساسية للمسودة التي كان من المقرر اعتمادها.[٣٨]وقدمت المنظمات غير الحكومية التوصيات نفسها بعد عامين في فبراير/شباط ٢٠٠٦، من خلال **منتدى المجتمع المدني الثاني الموازي للقمة العربية في الرباط**.[٣٩]

كان أحد أوجه الانتقاد المستمر هو وجود تناقضات في نص الميثاق، الذي أشار مرارًا إلى المعاهدات الدولية وإعلانات حقوق الإنسان من جانب، بما في ذلك الالتزام المعلن بعالمية حقوق الإنسان في المادة (١) من الميثاق، فيما استمر من ناحية أخرى، في الإشارة إلى إعلان القاهرة، وهي معاهدة مثيرة للجدل، يُنظر إليها بوصفها وثيقة تقيد العديد من الحقوق والحريات بما في ذلك الحريات الدينية وحقوق المرأة.

يتجلى هذا التناقض أيضًا في أي نقاش حول النسبية الثقافية في مقابل عالمية حقوق الإنسان، ويأتي هذا التناقض من حقيقة بسيطة مفادها أن جميع الدول العربية موقعة على عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى توقيعها على الميثاق العربي واتفاقيات إقليمية أخرى، تتعارض مباشرةً مع التزامات الدول العربية بموجب المعاهدات

[٣٧] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يدعو الجامعة العربية لاعتماد مشروع الأمم المتحدة للميثاق العربي لحقوق الإنسان دون تعديل [بتاريخ ٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤] الفجيري، لا حماية لأحد، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦)

[٣٨] توصيات المنتدى الأول الموازي للقمة العربية بخصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الفجيري، لا حماية لأحد، ص ٣٥٦-٣٦٩، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦)

[٣٩] توصيات المنتدى الثاني الموازي للقمة العربية بخصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الفجيري، لا حماية لأحد، ص ٣٦٩-٣٧١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٦)

الدولية، تلك الالتزامات التي تتملص منها الدول العربية تحت ستار الحفاظ على الثقافة العربية.

كما واجهت مرجعية المادة (٤٣) المتعلقة بالقوانين المحلية، في توصيات الميثاق، انتقادات واسعة من المنظمات غير الحكومية، وتحديدًا بسبب عدم توافق هذه القوانين مع الالتزامات الدولية للدول الأعضاء.

وشملت الانتقادات الأخرى عدم النص على حظر تطبيق حكم الإعدام على الأشخاص دون ١٨ سنة على أساس المادة ٧ (أ) من الميثاق. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر الميثاق تمييزًا في أحكامه المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات والحق في التجمع حيث أتاح هذه الحقوق للمواطنين فقط دون غيرهم، كما تجددت مخاوف مماثلة حول تعامل هذه المسودة مع حقوق المرأة، والحق في الحصول على محاكمة عادلة، والحق في المشاركة السياسية.[٤٠]

اللجنة العربية لحقوق الإنسان

دخل الميثاق حيز النفاذ في ١٥ مارس/ آذار ٢٠٠٨، بعد مرور شهرين على تصديق ٧ دول عليه، وفقًا للمادة ٤٥ من الميثاق، وفي مستهل عام ٢٠٠٩، تشكلت اللجنة العربية لحقوق الإنسان، والتي تألفت من سبعة خبراء يعملون بصفتهم الشخصية، مرشحين من قبل دولهم للحصول على عضوية تستمر لمدة أربع سنوات.

تنص معايير اختيار الأعضاء على التالي: "أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عمل اللجنة". وتُكلَف اللجنة بالإشراف على تطبيق الميثاق، حيث أنها تستعرض التقارير التي تقدمها الدول بعد مرور سنة واحدة على التصديق، وكل ثلاث سنوات، كما تقوم بتقديم ملاحظاتها الختامية.

وفي حين اعتبر عدد من المراقبين هذه الخطوة إيجابية، ظل البعض يرى اللجنة مختلة وظيفيًا نظرًا لنفوذها المحدود، وضعف معايير اختيار خبراءها وعدم تمتعها بأية سلطات تقريبًا.

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩، التقى أعضاء اللجنة، المنشأة حديثًا، عددًا من ممثلي المنظمات غير الحكومية هي: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان،[٤١] كما أيضًا تمت دعوة أعضاء اللجنة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة،

---

[٤٠] ميرفت رشماوي، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، نشرة الإصلاح العربي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩)، المصدر متاح على http://ceip.org/19YokmY

[٤١] Mervat Rishmawi, *The Arab Charter on Human Rights and the League of Arab States: An Update*, Human Rights Law Review, Vol. 10, Oxford University Press (January 2010) at http://hrlr.oxfordjournals.org/content/10/1/169.citation

لحضور اجتماعات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في جنيف، حيث التقوا مع المزيد من المنظمات غير الحكومية الدولية.[٤٢]

وحتى تاريخه، صدقت أربع عشرة دولة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان،[٤٣] فيما قدمت أربع دول فحسب تقاريرها الأولية إلى اللجنة العربية لحقوق الإنسان للنظر، خلافًا لأحكام المادة ٤٨ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه على جميع الدول أن تقدم تقاريرها الأولية بعد مرور سنة واحدة من تاريخ تصديقها، وقد خضعت تقارير كلاً من الأردن والجزائر للمراجعة في عام ٢٠١٢، بينما أجرى استعراضًا لتقرير البحرين في فبراير/ شباط ٢٠١٣ ولتقرير قطر في يونيو/حزيران ٢٠١٣.[٤٤]

ثالثًا: التطورات الأخيرة والطريق إلى المستقبل

فيما اجتاحت موجات الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية المنطقة العربية خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، كان من المحتم أن تتخذ جامعة الدول العربية خطوات ملموسة نحو إصلاح آليات مجال حقوق الإنسان بالجامعة، ومن ثم شهدت جامعة الدول العربية عددًا من التطورات غير المسبوقة في السنوات الثلاثة الماضية.

في فبراير/شباط ٢٠١١، أصبحت ليبيا أول دولة تُعلَّق عضويتها بجامعة الدول العربية بسبب سِجلها في مجال حقوق الإنسان، في حين شهدت استعادة ليبيا لعضويتها في أغسطس/آب ٢٠١١ –من خلال المجلس الوطني الانتقالي– أول تعامل رسمي مع الحركات المتمردة والمعارضة السياسية. وكانت آخر خطوة مذهلة في التعامل مع ليبيا هي قرار مجلس الجامعة رقم ٧٣٦٠ خلال دورته غير العادية في أغسطس/آب ٢٠١١، والذي طالب فيه مجلس الأمن الدولي باتخاذ جميع التدابير اللازمة لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا؛ حرصًا على حماية المدنيين.

اتخذت الجامعة تدابير مماثلة إزاء الوضع في سوريا، حيث أرسلت بعثة مراقبين إلى سوريا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار الذي أسفرت عنه جهود الوساطة مع سوريا، كفرصة أخيرة لسوريا للحفاظ على عضويتها بجامعة الدول العربية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، صوّت مجلس جامعة الدول على تعليق حق مشاركة سوريا في الاجتماعات، بالإضافة إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية من خلال القرار رقم ٧٤٣٨. كما دعا قرار المجلس رقم ٧٥١٠ في يوليو/تموز ٢٠١٢ الرئيس بشار الأسد إلى التنحي. ثم

---

[٤٢] المرجع السابق

[٤٣] الدول الأربعة عشر هي الأردن، والإمارات، والبحرين، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، وفلسطين، وقطر، ولبنان، وليبيا، واليمن، و السودان، و الكويت، و العراق.

[٤٤] التقارير متاحة على صفحة اللجنة من خلال الرابط التالي: http://goo.gl/fYjhky

بدأت الجامعة في عقد لقاءات رسمية مع جماعات المعارضة السورية والميليشيات المسلحة، إلى أن منحت مقعد سوريا إلى المجلس الوطني السوري في مارس/آذار ٢٠١٣. وفى سبتمبر ٢٠١٣، أصدر مجلس الجامعة البيان رقم ١٧٨، والذي أدان الاستخدام المزمع للأسلحة الكيماوية من قبل الحكومة السورية ضد المدنيين كما طالب بمثول المسئولين عن جرائم الحرب المزمع ارتكابها في سوريا أمام محاكم جنائية دولية. المطلب نفسه المتعلق بتحقيق العدالة الدولية فيما يتعلق بالجرائم الدولية المزمع ارتكابها في سوريا، تكرر في قرار مجلس الجامعة رقم ٧٦٥١ الصادر في أغسطس ٢٠١٣.

وبالرغم من ذلك، تتدخل موازين القوى والاعتبارات السياسية في صميم كل مبادرة تطلقها جامعة الدول العربية، فتزايد نفوذ دول مجلس التعاون الخليجي في جامعة الدول العربية أوقف أية محادثات بناءة تتعلق بحالة حقوق الإنسان في دول مثل البحرين واليمن، التي شهدت انتهاكات صارخة خلال العامين الماضيين.

دفعت كل هذه التطورات أمين عام جامعة الدول العربية المعين حديثًا لاقتراح إصلاح جامعة الدول العربية، وتحديدًا ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. فقد رأى نبيل العربي، مثل سلفه، أن الميثاق لا يرقى إلى مستوى المعايير الدولية.
وقد استمرت مناقشات إدراج حقوق الإنسان في ميثاق جامعة الدول العربية لفترة طويلة من الزمن، إلا أن مجلس الجامعة لم يعتمد بشأنها قرار حتى مارس/ آذار ٢٠١١، إذ صدر القرار رقم ٧٣٤٣ الذي تبنى فيه المجلس تقرير اللجنة الدائمة بشأن سبل تحسين عمل اللجنة، وإدماج حماية حقوق الإنسان وتعزيزها باعتبارها واحدة من مبادئ الجامعة، وتم عرض بعض المقترحات لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في جهود جامعة الدول في التقرير الذي اقترحته اللجنة وأقره المجلس. ونتيجةً لذلك، قام الأمين العام بتشكيل لجنة تطوير التعاون العربي المشترك برئاسة السفير الأخضر الإبراهيمي للنظر في إصلاح الجامعة العربية.

في ٢٠ مارس/آذار ٢٠١٢، أرسلت ٣٧ منظمة عربية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان مذكرة[٤٥] من ٦ صفحات إلى الأمين العام للجامعة ورئيس لجنة إصلاح جامعة الدول العربية. تضمنت المذكرة اقتراحات المنظمات غير الحكومية الرامية لتعزيز دور اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ومعايير اختيار أعضائها، ومشاركة المنظمات غير الحكومية (من خلال السماح للمنظمات غير الحكومية بتقديم تقارير ظل، وحضور مشاركات الدول وغيرها من

[٤٥] مذكرة بين ٣٧ منظمة حقوقية حول تطوير التعاون العربي المشترك، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، (٢٠ مارس/ آذار ٢٠١٢)، المذكرة متاحة من خلال الرابط التالي http://www.cihrs.org/?p=1884

الاجتماعات ذات الصلة داخل جامعة الدول العربية، والحصول على صفة مراقبين بطرق أقل تعقيدًا). وتضمن الخطاب كذلك المطلب السابق المتعلق بتعزيز اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان.

ولعله من المناسب أن نختتم هذه الورقة باقتباس جزء من الخطاب الأخير الذي قدمته المنظمات غير الحكومية لجامعة الدول العربية، جاء فيه:

"إن عددًا متزايدًا من المنظمات غير الحكومية والنشطاء العاملين في مجال حقوق الإنسان في المنطقة يرون ضرورة تطوير علاقة استراتيجية وعملية أكثر مما سبق بينهم والجامعة، ولكننا نرى أن هذا لا يتطلب فقط أن تطور المؤسسات علاقتها وعملها مع الجامعة، بل أيضًا أن تتبنى الجامعة رؤية جديدة لعلاقتها مع المجتمع المدني. ونود هنا إعلامكم أننا بصدد إجراء حوارات واسعة النطاق حول كيفية تطوير تداخل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان مع منظومة الجامعة".[٤٦]

[٤٦] مذكرة من ٣٧ منظمة حقوقية حول تطوير التعاون العربي المشترك، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، (٢٠ مارس/ آذار ٢٠١٢)، المذكرة متاحة من خلال الرابط التالي http://www.cihrs.org/?p=1884

الفصل الثاني:

تعزيز انخراط منظمات المجتمع المدني في جامعة الدول العربية

مشروع بشأن تعزيز انخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية

ميرفت رشماوي[٤٧]

[٤٧] مستشار مؤسسة المجتمع المفتوح

أولاً: مقدمة

في السنوات العشرين الأخيرة، اتخذت جامعة الدول العربية بعض الخطوات نحو إصلاح الجامعة داخليًا. ولا تزال مسألة ما إذا كانت هذه الخطوات تستند إلى قرار أصيل قائم على إرادة حقيقية لإحداث تطورات في جامعة الدول العربية، تماشيًا مع أخر التطورات في المنظمات المماثلة على المستويين الدولي والإقليمي، ومع الاحتياجات الفعلية في البلدان العربية، أم لا موضع خلاف.

على الرغم من ذلك، أسفرت تلك العملية –إلى جانب التغييرات التي أحدثها "الربيع العربي" والمواقف التي اتخذتها جامعة الدول العربية خلاله والتي تباينت عن الممارسات السابقة للجامعة– عن فرص غير مسبوقة لانخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية ودورها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، في البلدان العربية وعلى الصعيد العالمي.

كانت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، قد انخرطت في الماضي مع جامعة الدول العربية من خلال سبل مختلفة بغرض التأثير على نتائج الجامعة بشأن المناقشات المهمة. وقد قدمت عملية مراجعة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، في الأساس، فرصة فريدة لمنظمات حقوق الإنسان، حيث شهدت اجتماعات الهيئات ذات الصلة بالأمر في جامعة الدول العربية، بما في ذلك مؤتمرات القمة المنعقدة، أنشطة خاصة موجهة من جانب منظمات المجتمع المدني. كما جذب ظهور مؤتمرات القمة الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة لاحقة أيضًا انتباه المنظمات العاملة بشأن الموضوعات ذات الصلة بالتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

قبل عام ٢٠١١، لم تحدث بالجامعة سوى تطورات محدودة للغاية -باستثناء إقرار الميثاق العربي لحقوق الإنسان وإنشاء البرلمان العربي بوصفه هيئة جديدة في جامعة الدول العربية- حيث اتخذت مؤتمرات القمة العربية المنعقدة في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ عدة قرارات لتغيير نظام التصويت في جامعة الدول العربية، فضلاً عن بعض التغييرات الإجرائية الأخرى. وتم تأجيل اتخاذ قرار إدراج مرجع لحقوق الإنسان في الميثاق التأسيسي لجامعة الدول العربية مرارًا.

منذ بداية "الربيع العربي"، تحركت جامعة الدول العربية -ببطء- نحو عدة اتجاهات جديدة، فقد اتخذت الهيئات السياسية بالجامعة قرارات غير مسبوقة أثار العديد منها بواعث قلق بشأن حقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، اتخذت عملية إصلاح جامعة الدول العربية زخمًا جديدًا، حيث جرى تكليف لجنة خاصة من أجل التوصل إلى مقترحات محددة بشأن إصلاح جامعة الدول العربية، بما في ذلك هياكلها. كما بدأت لجنة حقوق الإنسان العربية عملها في تلقي تقارير الدول ودراستها، حيث كانت قبل ذلك، ومنذ إنشائها عام

٢٠٠٨، تركز على اعتماد لوائحها الداخلية والإجرائية. وتقدم هذه التطورات لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة فرصًا جديدة للانخراط مع جامعة الدول العربية والتأثير على مهمتها في مجال حقوق الإنسان.

تستند الوثيقة التالية إلى المناقشات الرئيسية للمبادرات المطروحة من جانب منظمات المجتمع المدني خلال ٢٠١٢-٢٠١٣ ونتائجها، في سياق عملية تطوير الانخراط مع جامعة الدول العربية. كما تلقي بعض الضوء على المبادرات الرئيسية، والقضايا التي أُثيرت من خلال هذه المبادرات. إلا أنه من المهم للغاية إلقاء الضوء على أن أحدث المناقشات قد أكدت على أن انخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية ليس شأنًا جديدًا؛ فقد حققت منظمات المجتمع المدني بعض الإنجازات، وأنه من المهم بالنسبة لنا بناء انخراطنا في المستقبل على أساس تجاربنا السابقة.

ثانيًا: الانخراط منذ الربيع العربي

منذ بداية "الربيع العربي"، أدركت المزيد من منظمات المجتمع المدني زيادة فرص التأثير على جامعة الدول العربية، وبالتالي أهمية المزيد من الانخراط. ولذلك، عينت مؤسسة المجتمع المفتوح استشاريًا للعمل مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة، يهتم بالعمل على تعزيز انخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية. وبدأت هذه العملية بتقييم مدي استعداد منظمات المجتمع المدني في المنطقة وخططها للمشاركة مع جامعة الدول العربية، وهو ما أظهر بوضوح أن عددًا متزايدًا من منظمات المجتمع المدني ترغب في تطوير معارفها عن هيكل جامعة الدول العربية، وتطوير أساليب الاتصال بالجامعة. وقد نتج عن عملية التقييم تلك وضع خطة لعقد سلسلة من الاجتماعات التشاورية في المنطقة لمناقشة هذه المسألة على نحو موسع. وقد جرى الاتصال بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان للعمل جنبًا إلى جنب مع مؤسسة المجتمع المفتوح من أجل تنظيم هذه الاجتماعات. ويُعزى السبب في اختيار هاتين المنظمتين إلى أنهما المنظمتين الإقليميتين الرئيسيتين اللتين كانتا تعملان مع جامعة الدول العربية في السابق، وبالتالي، تحظى المنظمتان بمعرفة عميقة بجامعة الدول العربية ويقع المقر الرئيسي لكلتيهما في القاهرة (حيث يقع مقر جامعة الدول العربية أيضًا)؛ كما أن لكلتيهما اتصالات واسعة بمنظمات المجتمع المدني في المنطقة وخارجها. واستمر التنسيق الوثيق مع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان التي انخرطت مع جامعة الدول العربية في السابق ولديها خططها المستقبلية للأنشطة المتعلقة بجامعة الدول العربية.

وعقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مارس ٢٠١٢ الاجتماع التشاوري الأولي مع عدد قليل من الجهات الفاعلة، حيث لم يكن عقد اجتماعات في وقت سابق ممكنًا بسبب الوضع المتقلب في المنطقة. ويعد التصميم على الانخراط في عملية الإصلاح واحدًا من أهم نتائج هذا الاجتماع، إلى جانب اللجنة التي جرى تعيينها من جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية لتقديم توصيات بشأن الإصلاح، برئاسة الأخضر الإبراهيمي (المشار إليها فيما بعد باسم لجنة الإصلاح). وتقرر أيضًا أن منظمات المجتمع المدني والناشطين في حاجة لتعميق فهمهم لهيكل وآليات جامعة الدول العربية ونقل تلك المعلومات إلى مجموعة أوسع من الشركاء من منظمات المجتمع المدني. كما تقرر أيضًا ضرورة عقد اجتماع تشاوري أوسع.

وبالتالي، أُرسل خطابان لجامعة الدول العربية في مارس ٢٠١٢ يتضمنان اقتراحات بشأن الإصلاح، إذ أرسلت المنظمة العربية لحقوق الإنسان وحدها الخطاب الأول (مشيرةً إلى أعضائها في المنطقة). أما الخطاب الثاني، فقد نسقه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وصاغه مستشار مؤسسة المجتمع المفتوح وحمل توقيع ٣٧ منظمة إقليمية وقطرية. ولم تكن التعليقات الواردة في الرسالتين تختلفان كثيرًا عن بعضها البعض.

في الأشهر التالية، استمر الشركاء في هذه المبادرة المشتركة في الاتصال بمنظمات المجتمع المدني في المنطقة؛ لإشراكها في التطورات في جامعة الدول العربية. وقد اجتمع الشركاء أيضًا مع مسئولين في جامعة الدول العربية، وحضروا دورات لجنة حقوق الإنسان العربية (انظر أدناه) لتعميق فهمهم للمنظمة.

وفي أعقاب ذلك، عقدت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان اجتماعا تشاوريًا مصغرًا غير رسمي في بداية شهر أكتوبر حضره مقرر لجنة الإصلاح وعدد قليل من المنظمات والخبراء، للمشاركة في نقاش حول رؤية منظمات المجتمع المدني بشأن عملية الإصلاح. وقد كان هذا النقاش مثمرًا للغاية، حيث ناقش المقرر العديد من القضايا مع منظمات المجتمع المدني، كما استطاعت المنظمات تقديم رؤيتها، وخاصةً من منظور تجربتها في الإعدادات المقارنة. وأعقب هذا خطاب آخر في أكتوبر ٢٠١٢، حمل توقيع كل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، تم إرساله وتوجيهه لأمين عام جامعة الدول العربية للإعراب عن الاهتمام البالغ بعملية الإصلاح وعمل لجنة الإصلاح، ولإبلاغ الأمين العام أنه قد جرى عقد اجتماعات في المنطقة للتشاور بشأن هذه القضايا، وللفت انتباه الأمين العام إلى الخطابين المذكورين سابقًا. والأهم من ذلك، دعا الخطاب الأمين العام للتأكد من إتاحة تقرير لجنة الإصلاح للجمهور، وكذا التأكد من إتاحة الوقت الكافي والتسهيلات الكافية لمنظمات المجتمع المدني لإبداء الملاحظات على

التقرير. كما دُعي الأمين العام للاجتماع مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني لمناقشة هذه المسألة.

وفي نوفمبر ٢٠١٢، عُقد اجتماع تشاوري آخر، نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في هذه المرة، حضره ما يزيد عن ٢٥ مشاركًا من تسع دول عربية. وشمل المشاركون خمس منظمات وشبكات إقليمية، بالإضافة إلى المكاتب الإقليمية للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومؤسسة المجتمع المفتوح. واستعرض الاجتماع أنشطة الانخراط السابقة لمنظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية، ومستوى النجاح والتحديات التي واجهتها في هذا الصدد والتطورات الأخيرة، خاصةً في سياق "الربيع العربي"، والمخاطر والفرص التي تمخضت عنها. وقد تضمن الاجتماع أيضًا إخضاع التغييرات التي جرت داخل الجامعة العربية نفسها للتحليل وتحديد إمكانيات الانخراط. وقد أُختتم الاجتماع بمناقشة الخطوط العريضة لاستراتيجية مستقبلية. وجرى التأكيد في الاجتماع على أن الانخراط مع جامعة الدول العربية ليس بالأمر الجديد، وبالتالي علينا أن نتعلم من تجاربنا السابقة، كما سوف تستند قوتنا للمشاركة مستقبلاً إلى جهودنا الجماعية، وسوف يعتمد نجاحنا أيضًا على تحليلنا الدقيق لأنشطة الانخراط السابقة فضلاً عن الوضع الحالي.

في مارس ٢٠١٣، عقدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية اجتماعًا تشاوريًا موسعا قبل مؤتمر القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في جامعة الدول العربية (انظر أدناه). ووافق الاجتماع على البيان الختامي الذي نقله عدد قليل من المشاركين إلى الاجتماع التشاوري لمنظمات المجتمع المدني الذي عقدته جامعة الدول العربية قبل مؤتمر القمة.

وفي فبراير عام ٢٠١٣، عقدت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مؤتمرًا حضره ما يزيد عن خمسين شخصًا من المدافعين عن حقوق الإنسان، يمثلون منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك خبراء في مجال حقوق الإنسان من آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية المختلفة. وناقش المشاركون التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية في تعزيز حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في المنطقة، وقدموا عدة مقترحات بشأن إصلاح وتعزيز آليات وعناصر حقوق الإنسان في عمل جامعة الدول العربية.

وإدراكًا لأهمية العمل بطريقة جماعية ومنسقة بدرجة أكبر، استحدث مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وظيفة لمسئول للعمل بشكل خاص على جامعة الدول العربية.

ومن بين مهام شاغل هذه الوظيفة إتاحة المعلومات بشأن جامعة الدول العربية لشبكة أوسع من المنظمات، وتسهيل التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية.

تتمثل إحدى الملاحظات الرئيسية التي يمكن إبداؤها بشأن السنتين الماضيتين، في أنه من الواضح أن هناك عددًا متزايدًا من منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية والقطرية التي ترغب في الانخراط مع جامعة الدول العربية ومهمتها في مجال حقوق الإنسان. وقد أسفرت عملية التشاور خلال السنتين الماضيتين والوثائق التي صدرت وكذا الانخراط العملي مع بعض هيئات جامعة الدول العربية عن زيادة إدراك منظمات المجتمع المدني لإمكانيات التأثير على جامعة الدول العربية. إلا أنها، والأهم من ذلك، أسفرت أيضًا عن دلالات على إدراك جامعة الدول العربية ذاتها لأهمية انخراطها مع منظمات المجتمع المدني والتشاور بشأن مناقشات جامعة الدول العربية. وحضر عدد من المسئولين بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية أجزاء من بعض الاجتماعات التشاورية المذكورة أعلاه. وبالرغم من ذلك، يتعين التأكيد علي أن استعداد جامعة الدول العربية للانخراط بدرجة أكبر مع منظمات المجتمع المدني لا يزال في مراحله الأولية.

وسوف تستمر مؤسسة المجتمع المفتوح، من خلال مكتبها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في تقديم الخبرة والدعم لعملية تعزيز انخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية. وسوف تدعم المؤسسة تطوير معارف منظمات المجتمع المدني بشأن معايير وهياكل وآليات جامعة الدول العربية، فضلاً عن دعم الجهود المشتركة للتأثير على الجامعة. كما ستسهل المؤسسة تبادل المعارف، بما في ذلك الاستفادة من خبرات أنظمة إقليمية أخرى.

ثالثًا: أنشطة انخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية في السابق

إن معايير وآليات وإجراءات ومناقشات حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية ليست معروفة على نطاق واسع. وقد شارك عدد قليل للغاية من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في المنطقة وخارجها مع جامعة الدول العربية على أساس منتظم نسبيا، لكن هذا لاتجاه قد بدأ في التغير في الآونة الأخيرة.

إلا أنه يوجد عدد من المنظمات كان لها بعض الأنشطة المتصلة بجامعة الدول العربية، وبالتالي اكتسبت خبرة مهمة عن الجامعة. ومن الأهمية بمكان أن يرتكز عملنا في المستقبل على الإنجازات السابقة وعلى الدروس المستفادة. فيما يلي بعض الأمثلة القليلة

المختارة الموجزة (والتي لا تعكس نطاق وعمق تجربة منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية):

- **المنظمة العربية لحقوق الإنسان: إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان هي منظمة المجتمع المدني الإقليمية الرئيسية التي تحظى بصفة مراقب في اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، وتحضر المنظمة جلسات اللجنة، وتشترك مع عدة وحدات وهيئات تابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كما أنها تقدم المشورة في كثير من الأحيان. وقد نظمت المنظمة في السابق اجتماعات حول جامعة الدول العربية، وكانت تشارك في بعض المشاورات بشأن سوريا، كما سافرت المنظمة مع الجامعة العربية** إلى سوريا في إطار الأنشطة السابقة لبعثة الجامعة العربية إلى سوريا (ومع اتفاق المنظمة العربية على تقديم الدعم لمرحلة ما قبل البعثة، إلا أنها انسحبت من العملية نظرًا لما لديها من مخاوف بشأن مدى كفاءة هذه العملية).
- **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان:** عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عدة اجتماعات إقليمية ومشاورات تتعلق بجامعة الدول العربية، بما في ذلك ما كان يتعلق سابقًا بمراجعة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ونظم اجتماعات قبل مؤتمرات قمة منتقاة لجامعة الدول العربية. كما يراقب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان جامعة الدول العربية في مجلس حقوق الإنسان في جنيف وينشر تحليلاً لدور جامعة الدول العربية في مجال حماية حقوق الإنسان ضمن تقاريره السنوية وغيرها من الوثائق. ووجهت جامعة الدول العربية الدعوة لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بوصفه واحدًا من المنظمات الرئيسية في المنطقة في عدة مناسبات للمشاركة في المشاورات والمناقشات، بما في ذلك تلك المشاورات التي دارت في الآونة الأخيرة بشأن سوريا وليبيا.
- **الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان:** شجع قرار سابق صادر عن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية بعقد اجتماع/مؤتمر بالتعاون مع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان في المنطقة، الفدرالية على فتح مكتبها الإقليمي في القاهرة. إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن. ويداوم مكتب القاهرة الإقليمي للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان على الاتصال بصورة دورية بالهيئات التابعة للأمانة العامة للجامعة، ويجتمع في أغلب الأحيان مع القيادات السياسية للأمانة العامة بشأن بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان ويمارس

الضغط عليها في هذا الشأن، كما نظم المكتب الإقليمي للفدرالية مؤخرًا وحضر اجتماعات تتعلق بإصلاح جامعة الدول العربية.

- **منظمة كرايسس أكشن:** تنظم منظمة كرايسس أكشن أنشطة ممارسة الضغط نيابة عن تحالف واسع من منظمات المجتمع المدني في المنطقة حول مختلف القضايا بما في ذلك قضايا دارفور وغزة وسوريا وليبيا وما إلى ذلك. وتشارك المنظمة مع مكاتب الأمين العام أو القيادة العليا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتجتمع معها كلما دعت الحاجة لنقل رسائل نيابة عن التحالف.
- **التحالف من أجل دارفور:** لقد مارس التحالف الضغط على الهيئات التابعة لجامعة الدول العربية (وبصورة أساسية عقد لقاءات مع المسئولين في الأمانة العامة). وقد عقد التحالف لقاءات موازية على هامش مؤتمرات القمة العربية في عدد من المناسبات. ولم يسفر الكثير من هذه الأنشطة عن نتائج. وحضر ممثلون عن جامعة الدول العربية أيضًا الأنشطة التي عقدها تحالف ائتلاف منظمات المجتمع المدني في عدد من المناسبات.
- **شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية:** تعد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي منظمة التنمية الإقليمية الرئيسية والتي تتألف من شبكة من الأعضاء تشمل منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والشبكات. وتهتم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بشكل خاص بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي كانت هي منظمة حقوق الإنسان الرئيسية التي تشارك في مؤتمرات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية لجامعة الدول العربية. وفي الفترة بين ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، نظمت الشبكة مشاورات إقليمية قبل انعقاد مؤتمر القمة، وحضرت منتدى المجتمع المدني.

رابعًا: فرص للمستقبل

في الاجتماعات الأخيرة المشار إليها أعلاه، وخاصة في نوفمبر ٢٠١٢ وفبراير ٢٠١٣، جرى التأكيد على الحاجة إلى إرساء شكل من أشكال التنسيق، بوصفه عنصرًا أساسيا لضمان دعم تأثير المجتمع المدني على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من جانب جامعة الدول العربية.

وفيما يلي مجموعة من القضايا الرئيسية التي تطرحها منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بانخراطها مع جامعة الدول العربية منذ بدء "الربيع العربي"، مقدمةً بأسلوب منظم لإرساء الأساس لتنظيم الانخراط وتنسيقه وزيادته في المستقبل.

١. الاعتبارات

جرى التركيز على الاعتبارات التالية بوصفها اعتبارات أساسية لأي عمل في المستقبل:

- سيتركز انخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية في المستقبل على حقوق الإنسان العالمية، بما في ذلك الالتزامات التي قطعتها البلدان العربية بموجب مصادقتها على المعاهدات الدولية وتفاعلها مع آليات حقوق الإنسان الدولية.
- من الضروري أن يرتكز العمل في المستقبل على الخبرة وتحليلات الانجازات التي أسفر عنها انخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية في وقت سابق.
- من الضروري أيضًا ارتكاز تفاعل منظمات المجتمع المدني وانخراطها في المستقبل مع جامعة الدول العربية على الخبرة المكتسبة والدروس المُستفادة من انخراطها مع الآليات الدولية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (لبلدان شمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى).
- تلعب المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى دورًا أخذًا في الازدياد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بينما يتراجع دور جامعة الدول العربية. من المهم دراسة خبرات الآليات الإقليمية الأخرى لاستغلال الدروس في تنمية جامعة الدول العربية.
- لعبت جامعة الدول العربية دورًا محدودًا في الماضي فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان المهمة في البلدان العربية. ولا يتيح الهيكل الحالي لجامعة الدول العربية اتصال ضحايا الانتهاكات مع الجامعة بشكل مباشر (على سبيل المثال من خلال إجراءات خاصة أو آلية لتقديم الشكاوى). إن اتصال هيئات جامعة الدول العربية بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان سيكون أمرًا مهمًا في الاستراتيجيات المستقبلية.
- في السنتين الأخيرتين، أقرت جامعة الدول العربية، في إطار "الربيع العربي"، مواقف غير مسبوقة واتخذت خطوات تتباين تباينًا كبيرًا عن ممارساتها السابقة القائمة على "عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء". غير أن هذا لا يعكس بالضرورة مبادئ واستراتيجية شاملتين جديدتين لجامعة الدول العربية من شأنها أن تجعل بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان أمرًا محوريًا في عمل الجامعة. فمن الضروري أن يهدف العمل المستقبلي إلى تحقيق هذا الأمر.
- لا تزال جامعة الدول العربية تنتهج نهجًا جامدًا وقديمًا نحو المجتمع المدني، وخصوصًا نحو منظمات حقوق الإنسان. ولذلك، لا يتعين أن يهدف العمل المستقبلي إلى تعزيز انخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية فقط، بل أيضًا إلى تغيير قواعد انخراط جامعة الدول العربية مع المجتمع المدني.

- بالرغم من أن هناك أمثلة على انخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية في الماضي، إلا أن ذلك العمل لم يكن منسقًا ولا ممنهجًا ولا استراتيجيًا بدرجة كبيرة (وخصوصًا من جانب منظمات المجتمع المدني). ويتعين أن يهدف الانخراط المستقبلي إلى مستوى من التنسيق بين منظمات المجتمع المدني الرئيسية لتحقيق قدر أكبر من التأثير.
- إن منظمات المجتمع المدني في حاجة لفهم كيفية عمل جامعة الدول العربية وهيئاتها من أجل وضع استراتيجية ملائمة لانخراطها معها.
- عمل جامعة الدول العربية الخاص بحقوق الإنسان ليس مقصورًا على هيئاتها المعنية بحقوق الإنسان بصورة واضحة (اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان العربية أو الهيئات ذات الصلة داخل الأمانة). من المهم دراسة أساليب الاتصال بالهيئات السياسية. كما يمكن تحقيق الإنجازات أيضًا من خلال الاتصالات بقيادات الأمانة العليا (الأمين العام ونائب الأمين العام ورؤساء القطاعات والأمانات وما إلى ذلك)، ومن خلال الاجتماعات السياسية لجامعة الدول العربية، بما في ذلك اجتماعات المجلس.

٢. مجالات التركيز الرئيسية

فيما يلي المراحل الرئيسية التي حددتها منظمات المجتمع المدني لمشاركتها المستقبلية. وقد لا يمكن إدراك هذه المراحل في المدى القصير، لكن يمكن تحقيق أغلبها على المدى المتوسط والبعيد.

- **جدول أعمال لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية:** يتعين أن يهدف هذا إلى وضع بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان في قلب أعمال الجامعة؛ والتي يُنظر بموجبها إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوصفها أحد المبادئ التوجيهية للجامعة. ويتعين أن يجري إظهار هذا من خلال الجهود التعاونية والاستشارية بين منظمات المجتمع المدني وبينها وبين جامعة الدول العربية.
- **مراجعة الميثاق العربي لحقوق الإنسان:** لا يفي الميثاق العربي لحقوق الإنسان بالمعايير الدولية، فهو يتعارض مع القانون الدولي في بعض المواضع، كما أنه لم يعترف بمعايير مهمة في مواضع أخرى. إلا أن هناك العديد من الأحكام المهمة والإيجابية في الميثاق؛ ولذلك يتعين النظر بعناية إلى مراجعة الميثاق حتى يتماشى مع المعايير الدولية.

- **إصلاح هيئات حقوق الإنسان**: يهدف هذا إلى إصلاح ولاية الهيئات الرئيسية لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية ودورها وقواعد إجراءاتها، بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان العربية واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، بهدف تعزيز ولاية الحماية الخاصة بها وإتاحة هذه الآليات لمنظمات المجتمع المدني على نحو أسهل.
- **المحكمة العربية بشأن حقوق الإنسان**: يتسع النقاش حول معايير حقوق الإنسان لجامعة الدول العربية الآن مع إقرار مؤتمر قمة الجامعة المنعقد في مارس ٢٠١٣ لقرار يصادق على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان. وستشارك منظمات المجتمع المدني في المناقشة بشأن اختصاص المحكمة وهيكلها وما إلى ذلك من الموضوعات الأخرى المتعلقة بإنشائها، وستوضح المقترحات بشأن هذا الأمر.
- **معايير أخرى**: تطالب منظمات المجتمع المدني بإشراكها في المشاورات الجارية حول القرارات الأخرى والأعمال التحضيرية المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل مناقشة وشرح نماذج القوانين وخطط التربية في مجال حقوق الإنسان والمعاهدات الجديدة وما إلى ذلك.
- **إصلاح وضع منظمات المجتمع المدني داخل الجامعة**: يمكن لمنظمات المجتمع المدني في الوقت الحالي أن تحصل على صفة مراقب لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ولدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي. وتعد معايير الحصول على هذه الصفة معايير تقييدية، لذا لا تتاح لمنظمات المجتمع المدني إمكانية الانخراط بفعالية في العمل مع هذه الهيئات, ويتعين تغيير هذه الصفة إلى صفة استشارية ذات معنى من خلال وضع معايير وإجراءات ملائمة لمنظمات المجتمع المدني للحصول على هذه الصفة، وتحديد إجراءات أكثر وضوحًا لعملية تشاور ذات مغزى.
- **تشاور أوسع مع منظمات المجتمع المدني**: يتعين تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في مشاورات ما قبل عملية اتخاذ القرار بشأن أوضاع البلدان وما إلى ذلك من المسائل المهمة الأخرى، سواءً على مستويات اجتماعات الممثلين السياسيين أو التشاور مع الأمانة العامة. ويتعين ألا يقتصر هذا بأي حال من الأحوال على منظمات المجتمع المدني الحاصلة على صفة مراقب (أو استشاري). فيتعين دعوة منظمات المجتمع المدني لتقديم آراءها ومعارفها والانخراط في مناقشات من خلال عملية تشاور فعالة وحقيقية تتم في الوقت الملائم.
- **جامعة الدول العربية والآليات الدولية والإقليمية الأخرى**: يتعين ألا يكون الانخراط المستقبلي مع جامعة الدول العربية مقصورًا على التأثير على المناقشات

الداخلية والآليات والقرارات الخاصة بجامعة الدول العربية، بل يجب أن يشمل أيضًا كيفية تفاعل الجامعة مع المحافل الدولية والإقليمية. كما يتعين أيضًا أن يشمل هذا التأثير على دور جامعة الدول العربية/المجموعة العربية داخل الأمم المتحدة.

- **الحصول على المعلومات:** يُعد عدم إتاحة المعلومات لمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك عن طريق الموقع الإلكتروني أو في الواقع من مقر الجامعة والأمانة العامة، سببًا رئيسيًا لتراجع انخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية.

٣. الهيئات المقرر الانخراط معها

ستسهل الملاحظة الموجزة التالية عن هيئات جامعة الدول العربية الرئيسية تمييز الهيئات التي ستنخرط منظمات المجتمع المدني معها في المستقبل، وهذه ليست لمحة شاملة عن هيكل جامعة الدول العربية وهيئاته.

١.٣ هيئات جامعة الدول العربية الرئيسية - مقدمة

أسست ٧ بلدان عربية مستقلة جامعة الدول العربية في سنة ١٩٤٥. وفيما يلي الهيئات الرئيسية لجامعة الدول العربية على النحو المحدد في ميثاق جامعة الدول العربية.

- **المجلس:** يعد المجلس هو الهيئة العليا لاتخاذ القرارات في الجامعة. وتشمل ولاية المجلس الأوضاع الرئيسية للبلدان وإقرار المعاهدات ومثل ذلك من القضايا الرئيسية. ويتألف المجلس من ممثلي الدول الأعضاء، ويكون لكل دولة عضو صوتًا واحدًا (المادة رقم ٣ من ميثاق جامعة الدول العربية). ويجتمع المجلس على ثلاث مستويات:
  - **مؤتمرات قمة رؤساء الدول.**
  - **وزراء الشئون الخارجية.**
  - **الممثلين الدائمين.**
- **اللجان المتخصصة:** تختص هذه اللجان بالمسائل التالية (المادة رقم ٤ من ميثاق جامعة الدول العربية):
  - المسائل المالية والاقتصادية.
  - ومسائل النقل.
  - والمسائل الثقافية.
  - والمواطنة والتأشيرات.

- والمسائل الاجتماعية.
- ومسائل الصحة.
- والمسائل السياسية (غير المذكورة على وجه التحديد في المادة رقم ٤).
- وحقوق الإنسان (غير المذكورة على وجه التحديد في المادة رقم ٤).

- **أمانة عامة دائمة** (المادة رقم ١٢ من ميثاق جامعة الدول العربية).
- **برلمان عربي** (المادة رقم ١٩ من الميثاق المعدل لجامعة الدول العربية).
- **محكمة عدل عربية** (سُمح بها بموجب المادة رقم ٢٠ من الميثاق المعدل، لكنها لم تُنشأ بعد).
- **اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان**: تأسست اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان والمعروفة أيضًا باسم اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان أو اللجنة العربية الدائمة المعنية بحقوق الإنسان في سنة ١٩٦٨، وتعد إحدى لجان جامعة الدول العربية المتخصصة الدائمة من الناحية الفنية. وتتألف اللجنة من ممثل لكل دولة من الدول الأعضاء البالغ عددها ٢٢ دولة. وتحال جميع مسودات المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان إلى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان قبل إقرارها من جانب المجلس أو مؤتمر القمة. ولذا فقد أقرت اللجنة النسخة المنقحة من الميثاق العربي لحقوق الإنسان وخطة التربية العربية في مجال حقوق الإنسان. وتحصل اللجنة على خدماتها في الأمانة العامة من إدارة حقوق الإنسان التي ليس لها مهمة واسعة بشأن حقوق الإنسان ولكنها تعمل بشكل أساسي مع اللجنة.
- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي**: تأسس المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في سنة ١٩٥٣. ويوافق هذا المجلس على إنشاء أي منظمة متخصصة تابعة لجامعة الدول العربية. وقد بدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرًا في عقد اجتماعات مؤتمر القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت في يناير ٢٠٠٩، ومصر في يناير ٢٠١١، والسعودية في يناير ٢٠١٣. ويخلص كل مؤتمر من مؤتمرات القمة هذه إلى إقرار برنامج عمل.
- **لجنة حقوق الإنسان العربية:** يُخول لهذه اللجنة المنشأة بموجب معاهدة الإشراف على الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتنفيذه. وقد أقرت ١١ دولة عضو هذا الميثاق في جامعة الدولة العربية (الدول الأطراف من تاريخ التصديق اعتبارًا من مايو ٢٠١٣: الأردن والجزائر والبحرين وليبيا وسوريا وفلسطين والإمارات العربية المتحدة واليمن وقطر والمملكة العربية السعودية ولبنان). ويعد الميثاق العربي لحقوق

الإنسان هو المعاهدة الأولى -والوحيدة حتى الآن- في جامعة الدول العربية التي بها آلية رقابية مستقلة وضعت المعاهدة ذاتها. وتتألف لجنة حقوق الإنسان العربية من سبعة أعضاء مستقلين، وتنص المادة ٤٥ من الميثاق على أن الأعضاء يشغلون عضوية اللجنة بصفتهم الشخصية، وتشترط أن يكون الأعضاء من ذوي الخبرة في مجال عمل الميثاق. ولم تضمن الدورات الانتخابية الأولى لأعضاء اللجنة وجود أي نساء في عضوية اللجنة. ووفقًا للمادة ٤٨ من الميثاق، تقدم كل دولة من الدول الأطراف تقارير أولية إلى اللجنة بعد عام من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ لدى الدولة العضو وتقارير دورية كل ثلاث سنوات. ويمكن للجنة طلب تقديم تقارير أخرى أو معلومات إضافية من الدولة المعنية. وبحلول يونيو ٢٠١٢، درست اللجنة تقارير أربع دول من الدول الإحدى عشرة الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهذه الدول هي الأردن والجزائر والبحرين وقطر، وللجنة أمانة إدارية وفنية منفصلة عن إدارة حقوق الإنسان في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- **المحكمة العربية لحقوق الإنسان**: لا يشير ميثاق جامعة الدول العربية إلى محكمة عربية لحقوق الإنسان على وجه التحديد على النحو المذكور سابقًا، بل يشير بدلاً من ذلك إلى محكمة عدل عربية (المادة ٢٠ من الميثاق المعدل). وقدمت مملكة البحرين مقترحًا في سنة ٢٠١١ لاستحداث محكمة عربية لحقوق الإنسان في هيكل جامعة الدول العربية. وناقش مجلس الجامعة المقترح وطلب من الأمانة العامة التشاور مع الخبراء بشأن هذا الأمر. كما طلب المجلس أيضًا عقد اجتماع للدول الأعضاء. وقُدمت نتائج هذه المشاورات، التي لم تشترك فيها منظمات المجتمع المدني في المنطقة، إلى مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في مارس ٢٠١٣ الذي اتخذ قرارًا بالمصادقة من حيث المبدأ على إنشاء هذه المحكمة. ومن المقرر أن يتم إجراء مزيدًا من المشاورات للفصل في اختصاص المحكمة ومهمتها ونظم عملها وما إلى ذلك من المسائل الأخرى. ولم يتضح إذا ما كان سيجري إنشاء المحكمة من خلال بروتوكول يُضاف للميثاق العربي لحقوق الإنسان، أو من خلال تعديل ميثاق جامعة الدول العربية. كما لم يتضح أيضًا إذا ما كانت المحكمة ستقر الميثاق العربي لحقوق الإنسان كما هو بصورته الحالية بوصفه وثيقة إطار عملها أو أنه سيتم إدخال تعديلات على الميثاق قبل إنشاء المحكمة. ولم يتضح أيضًا ما إذا كان للأفراد حق الوصول المباشر إلى المحكمة لرفع قضايا، وكيف سيرتبط دور المحكمة بدور لجنة حقوق الإنسان العربية. وتعد هذه المسائل مجرد أمثلة للمسائل التي تحتاج لإجراء مناقشات بشأنها والفصل فيها.

- **الأمانة العامة**: وفقًا لهيكل الأمانة الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٣، جرى إنشاء أمانة جديدة للمجتمع المدني تخضع مباشرة لمكتب الأمين العام، ولذلك فهي تشكل إحدى الدعائم الثلاث لمسؤوليات مكتب الأمين العام (مع أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وأمانة مجلس الجامعة). وتخضع أمانة اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وأمانة أخرى مستقلة للجنة حقوق الإنسان العربية للإدارة القانونية. والأمانتان منفصلتان عن بعضهما البعض. وتجدر الإشارة إلى أنه ليست هناك هيئة أو إدارة شاملة لحقوق الإنسان في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

٢.٣ الهيئات الرئيسية المقرر الانخراط معها

بناءً على ما تقدم، فيما يلي الهيئات داخل جامعة الدول العربية وخارجها التي ألقت منظمات المجتمع المدني الضوء عليها بوصفها الهيئات الرئيسية التي ستكون المنظمات بحاجة للانخراط معها من أجل التأثير على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جامعة الدول العربية.

- **لجنة حقوق الإنسان**: بدأت اللجنة عملها مؤخرًا، وهي تفتقر إلى خبرة واسعة وبعثت بإشارات عن استعدادها للتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وينعكس هذا بشكل جزئي على قواعد إجراءاتها الداخلية، على الرغم من أن اللجنة لا تتعامل من الناحية الرسمية إلا مع المنظمات المسجلة.
- **الأمانة العامة، بما في ذلك مكتب الأمين العام وإدارة حقوق الإنسان وأمانة المجتمع المدني وأمانة لجنة حقوق الإنسان العربية**: تعد هذه الإدارات هي كل الإدارات ذات الصلة المباشرة داخل الأمانة العامة وهي جهات التحاور المهمة للغاية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني. ويتعين على هذه الإدارات ألا تُقصر عملها مع منظمات المجتمع المدني الحاصلة على صفة استشاري فقط. ومن المهم أيضًا زيادة انخراط منظمات المجتمع المدني مع هذه الهيئات المختلفة.
- **اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان**: يتعين إصلاح دور اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان. كما يتعين على منظمات المجتمع المدني صياغة الآراء ونقلها إلى الهيئات المعنية في جامعة الدول العربية فيما يتعلق بإصلاح دور اللجنة، وخاصة على أساس خبرة منظمات المجتمع المدني مع الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى.
- **الهيئات السياسية في جامعة الدول العربية، بما في ذلك مجلس الجامعة ومؤتمرات القمة ومؤتمرات القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية**: لا تتيح هذه

الهيئات تقريبًا أي فرصة لوصول منظمات المجتمع المدني إلى اجتماعاتها. إلا أن المنظمات في حاجة مستمرة لتوصيل صوتها ومواقفها لاجتماعات هذه الهيئات.

- **البرلمان العربي**: في حين أنه لم يتضح بعد الكيفية التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني بها الانخراط مع البرلمان ومستوى تأثير البرلمان على حقوق الإنسان، يتعين على منظمات المجتمع المدني الانخراط مع البرلمان للتأثير على مناقشاته وتعزيز مواقفه التي قد يتخذها فيما يتعلق بحقوق الإنسان.
- **الحكومات الوطنية**: يشكل ممثلو الحكومات الوطنية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية المشاركون في هيئاتها المختلفة أهمية لذا يجب التفاعل معهم حول الموضوعات المطروحة للنقاش وتقديم التوصيات لهم. ويشمل هذا ممثلين في مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة والمجالس الوزارية المتخصصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبرلمان ومؤتمرات القمة الاقتصادية والاجتماعية.
- **الهيئات الحكومية الدولية الأخرى**: عقدت عدة هيئات حكومية دولية حوارات مع جامعة الدول العربية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الأفريقي. ويتعين أن تُحال مواقف منظمات المجتمع المدني بشأن المسائل الواردة في جدول الأعمال والمناقشات إلى هذه الهيئات، بحيث يمكن لهذه الهيئات أيضًا نقل هذه الرسائل إلى جامعة الدول العربية.

٣.٣ المنهجية: كيف؟

حتى يتسنى تحقيق ما سبق، فيما يلي عدة اعتبارات هامة يتعين أخذها في الاعتبار في سياق عملية تعزيز انخراط منظمات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية:

- سيكون من الأهمية بمكان تشكيل تحالف لمنظمات المجتمع المدني التي تبدي اهتمامًا ورغبة في توسيع انخراطها مع جامعة الدول العربية.
- سيكون من الأهمية بمكان وجود آلية لمتابعة جامعة الدول العربية بصورة منتظمة، وتبادل المعلومات، والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني في الوقت المناسب، وصياغة الوثائق (حسبما تقتضي الضرورة) وذلك لتحقيق مزيد من انخراط منظمات المجتمع المدني مع الجامعة في الوقت المناسب وبشكل فعال.
- الأمر الأكثر منطقية هو أن تتولى منظمات المجتمع المدني الإقليمية –القائمة في القاهرة– المسئولية الأساسية في توجيه آلية التنسيق تلك لخدمة التحالف.
- ينبغي ألا يقتصر دور آلية التنسيق على الرصد وتبادل المعلومات، بل ينبغي أن يكون بإمكان هذه الآلية تطوير واقتراح أفكار إبداعية استراتيجية لزيادة الضغط من

جانب منظمات المجتمع المدني على هيئات جامعة الدول العربية (على سبيل المثال، يمكن لمثل هذه الآلية تطوير الفكرة والضغط على لجنة حقوق الإنسان العربية لإقناعها بمطالبة الدول -سوريا، على سبيل المثال سوريا- في مواقف معينة أن تقدم تقريرًا خاصًا وفقًا للميثاق وقواعد إجراءات للجنة).

- لتحقيق انخراط أفضل؛ من الأهمية بمكان أن يكون هناك قدر أكبر من تبادل المعلومات بين منظمات المجتمع المدني حول طبيعة عمل الجامعة، ونهجها وأفضل الممارسات. كما يتعين أن تُعقد دورات تتضمن معلومات أساسية ودورات تدريبية ومناقشات لتسهيل ذلك. وسوف يشمل هذا وثيقة عامة تحتوي على معلومات أساسية (في شكل لمنظمات المجتمع المدني –على سبيل المثال مجموعة أدوات) توضح هيكل جامعة الدول العربية ودور مختلف الهيئات بها، وآليات صنع القرار، ووضع منظمات المجتمع المدني، وكيف يمكن لتلك المنظمات الانخراط مع الجامعة.
- يجب وضع خطة عمل تفصيلية تأخذ في الاعتبار نظام التقويم السنوي لجامعة الدول العربية والأحداث الهامة في المنطقة وخارجها، وتوزيعها على أعضاء التحالف من أجل ضمان انخراط منظمات المجتمع المدني المعنية في الوقت المناسب.
- يجب تحديد مطالب وأولويات العمل الاستراتيجية لكل من الهيئات الرئيسية في جامعة الدول العربية التي ينبغي أن تنخرط منظمات المجتمع المدني معها (مجلس الجامعة، والأمانة العامة، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان) وتوزيعها بين الأعضاء في التحالف.
- ينبغي على منظمات المجتمع المدني صياغة مقترحاتها بشأن الكيفية التي تكون عليها الصفة الاستشارية في جامعة الدول العربية ونقل هذا الأمر والعمل بشكل جماعي نحو التأثير على العملية، وتستطيع منظمات المجتمع المدني الحالية التي لها صفة مراقب أن تلعب دورًا هامًا في هذا الشأن.
- يجب وضع استراتيجيات تكميلية للتأثير على عمل الجامعة في المجالات الموضوعية، على سبيل المثال فيما يتعلق بحقوق المرأة والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير وغيرها، وذلك بالتشاور مع المنظمات المعنية في المنطقة. وسيتطلب الأمر وضع معلومات أساسية أكثر تفصيلاً حول الموضوع ذي الصلة لكي تُرفق بالاستراتيجيات الموضوعية من أجل زيادة قدرة منظمات المجتمع المدني على الانخراط في ذلك العمل الموضوعي.
- إن إجراء مراجعة دورية للاستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار الإنجازات، سيضمن تعديل الخطط بصورة منتظمة وفقًا لذلك.

- يجب أن تأخذ استراتيجية حقوق الإنسان التي سيتم وضعها بعين الاعتبار التواريخ الهامة الواردة في جدول أعمال جامعة الدول العربية، وأن تضع المواد والأنشطة وفقًا لذلك. فعلى سبيل المثال، ٢٢ مارس من كل سنة هو يوم الاحتفال بالعيد السنوي لجامعة الدول العربية (تأسست جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥)، و١٦ مارس من كل سنة هو اليوم العربي لحقوق الإنسان.
- يجب أن تطور آلية التنسيق، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المعنية، أدوات الضغط التي تتعلق بدور جامعة الدول العربية في المحافل الدولية والإقليمية، على سبيل المثال دور الجامعة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
- لتحقيق ما ورد أعلاه، يجب أن تبادر آلية التنسيق في بعض الأحيان إلى عقد اجتماعات تشاورية، وتنظيمها، وأن تضمن تبادل المعلومات والنقاش بين منظمات المجتمع المدني المعنية.

خامسًا: مواقف منظمات المجتمع المدني

فيما يلي ملخص للقضايا الرئيسية التي أُثيرت في المناقشات، وذُكرت في المواقف والوثائق الصادرة عن منظمات المجتمع المدني نتيجة للجهود الجماعية والمشاورات. لا يشمل الملخص الوارد أدناه النتائج المختلفة للاجتماعات أو المواقف الفردية.

ميثاق جامعة الدول العربية

يتعين تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بحيث يقر ويشير صراحةً إلى المعايير العالمية لحقوق الإنسان. وسوف يكون لذلك تأثير كبير على تطوير منظومة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية ككل.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

لا يتسق الميثاق العربي لحقوق الإنسان (ينبغي عدم الخلط بينه وبين ميثاق جامعة الدول العربية) في شكله الحالي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ لذا يجب تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان لكي يتوافق مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان.

لن تدعو منظمات المجتمع المدني إلى التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان في صورته الحالية. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني ستشرف على تنفيذه من جانب الدول التي صدقت على الميثاق.

لجنة حقوق الإنسان العربية

تدعو منظمات المجتمع المدني إلى تعزيز دور لجنة حقوق الإنسان العربية عن طريق دعوة الدول لتقديم تقاريرها، والمشاركة في حوارٍ بنّاء مع اللجنة، وانتخاب الخبراء المؤهلين والمستقلين لعضوية اللجنة (بما في ذلك انتخاب النساء).

ولذلك، لابد من وضع معايير واضحة لتعيين أعضاء اللجنة من أجل ضمان استقلاليتهم وتفانيهم وخبرتهم في مجال حقوق الإنسان.

كما يجب على اللجنة أن تكفل تطوير علاقة إيجابية بينها وبين منظمات المجتمع المدني، وأن تضمن وضع استراتيجية طويلة الأجل تشمل أفضل السبل لضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمل اللجنة.

ومن جانبها، يجب على منظمات المجتمع المدني القطرية والإقليمية والدولية أن تنخرط بشكل أكبر مع اللجنة، عن طريق إمدادها بالمعلومات والتقارير -بما في ذلك تقديم تقارير ظل- لمساعدتها في عملية مراجعة تقارير الدول، وشرح طبيعة التزامات الدول الأطراف باستفاضة بموجب مختلف أحكام الميثاق.

وسوف يتطلب هذا الأمر أن يكون بوسع منظمات المجتمع المدني مراجعة تقارير الدول سلفًا بشكل جيد، وإصدار تقاريرها البديلة بوصفها وثائق رسمية عامة صادرة عن اللجنة وحضور جلسات اللجنة.

لذا، فإنه من الضروري أن تقوم اللجنة بتوضيح هذه العلاقة والإجراءات في مبادئ توجيهية منفصلة وعامة، بما في ذلك إمكانية قيام منظمات المجتمع المدني بإطلاع الخبراء على ما لديها من ملاحظات وتعليقات بشكل موجز قبل انعقاد جلسات اللجنة.

ويجب توسيع ولاية اللجنة عن طريق تكليفها بمهمة تفسير أحكام الميثاق وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان المعمول بها عالميًا.

ومن الأمور الأساسية ضمان وجود الموارد والخبرات الكافية لدى أمانة اللجنة.

البرلمان العربي

تعتبر منظمات المجتمع المدني أن تأسيس البرلمان في جامعة الدول العربية مؤخرًا هو فرصة لتحقيق المزيد من التقدم نحو إجراءات أكثر عملية وفعالية وربما نحو دور رئيسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

فمن الأهمية بمكان أن يُصدر البرلمان مبادئ توجيهية بشأن كيفية تعديل الدول لقوانينها بما يتماشى مع التزاماتها الدولية الناشئة عن التصديق على المعاهدات الدولية.

ويجب على البرلمان العربي أيضًا مراجعة عدة قوانين من القوانين الاسترشادية العربية التي اعتمدتها جامعة الدول العربية لضمان التزامها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
وينبغي توضيح دور منظمات المجتمع المدني في عمل البرلمان وذلك من خلال إيجاد آليات تضمن الشفافية والعلاقات الإيجابية والفعالة، بما في ذلك إمكانية حضور منظمات المجتمع المدني لجلسات البرلمان وجلسات الاستماع وتقديم المداخلات والحصول على المعلومات.

آليات حقوق الإنسان

يجب على جامعة الدول العربية ضمان إنشاء آليات لتوفير دعم شامل وحقيقي وفعال لولاية الجامعة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
وبالتالي يتعين على الجامعة، ضمان وضع إجراءات خاصة مستقلة لتلقي المعلومات من أي مصادر، والتحقيق في الادعاءات، والإعلان عن ملاحظاتها بشأن الدولة أو المواقف الموضوعية أو الفردية قيد الدراسة لها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على جامعة الدول العربية أن تسعى إلى إنشاء آلية (آليات) مستقلة للشكاوى للتعامل مع المراسلات الفردية والجماعية الواردة، وفقًا لممارسات الأنظمة الإقليمية والدولية الأخرى.
وفي سبيل القيام بذلك، يجب على الجامعة أن تأخذ بعين الاعتبار خبرات وتطورات آليات حماية حقوق الإنسان في الأنظمة الإقليمية والدولية الأخرى.
ويجب أن تضمن آليات وإجراءات حقوق الإنسان على وجه الخصوص وصول مختلف الفئات المحرومة إليها.

العلاقات مع منظمات المجتمع المدني

تواصل منظمات المجتمع المدني مواجهتها لقيود شديدة على فعالية انخراطها مع هيئات جامعة الدول العربية. ويعتمد حصول منظمات المجتمع المدني على وضع مراقب الذي يمكنها من الانخراط مع هيئات الجامعة، بما في ذلك حضور المداولات، على معايير قديمة تشمل موافقة دولة المقر الخاص بهذه المنظمات. وتتطلب المعايير في الواقع أن يجري تسجيل منظمات المجتمع المدني المعنية في البلدان التي تعمل بها، وهذه مشكلة في حد ذاتها في ضوء القيود الصارمة المفروضة على حرية تكوين الجمعيات في العديد من البلدان العربية.
ويتعين أن تتبنى جامعة الدول العربية رؤية جديدة فيما يتعلق بعلاقتها مع المجتمع المدني. ويتطلب هذا الأمر ضمان وجود علاقة استراتيجية وشفافة ودائمة بين المجتمع المدني والجامعة وعدم ترجمة هذا الأمر فقط من خلال التطوير والإصلاح المؤسسي، بل

أيضًا من خلال تغيير حقيقي في النظرة إلى تلك العلاقة، مع اعتراف الجامعة بالمجتمع المدني باعتباره ركيزة أساسية لمنظومة الجامعة.

كما يجب تعديل التفاعل بين جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية من خلال وضع أساليب عملية للانخراط بين جميع الهيئات المعنية في الجامعة ومنظمات المجتمع المدني. ولذلك، لابد من وضع معايير واضحة لمنح صفة استشارية للمنظمات المستقلة بعد التشاور مع منظمات المجتمع المدني. ويجب إنشاء جهة مستقلة لإدارة العملية التي تتعلق بمنح صفة استشاري. إن غياب الوضع القانوني لمنظمات المجتمع المدني داخل دولها يجب ألا يحول دون منح صفة استشاري لهذه المنظمات. وينبغي على هيئات جامعة الدول العربية، للحفاظ على مصداقيتها، أن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني المستقلة استقلالاً حقيقيًا ، دون قيود تتعلق بموقف هذه المنظمات من التسجيل في الدول التي تتواجد بها. كما يجب أيضًا تعديل الإجراءات لضمان الوصول إلى المعلومات؛ وحتى يتسنى لمنظمات المجتمع المدني مراجعة المواد ذات الصلة مسبقًا؛ والسماح لمنظمات المجتمع المدني حضور الاجتماعات التي تعقدها جميع هيئات جامعة الدول العربية، والتدخل في المداولات عند الاقتضاء.

ويتعين أن تتخذ جامعة الدول العربية خطوات ملموسة وقابلة للتنفيذ، استنادًا إلى معايير الأمم المتحدة في ذلك الصدد، تهدف إلى مكافحة ظاهرة الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المضايقات الإدارية والأمنية في حق المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يشاركون في مداولات هيئات جامعة الدول العربية، أو الذين يقدمون معلومات وتحليلات عن أوضاع حقوق الإنسان في مختلف البلدان العربية. لذلك، ينبغي أن تصبح العلاقة تشاورية على نحو حقيقي، بحيث تعمل منظمات المجتمع المدني بموجب تلك العلاقة بصورة تتجاوز مجرد كونها مراقب. ويجب إرساء ذلك وفقًا لمعايير مؤسسية، مماثلة لتلك التي تنفذها الأمم المتحدة في تعاملها مع منظمات المجتمع المدني.

اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان

من الضروري البدء في إجراء مراجعة حقيقية لدور اللجنة وآليات عملها. ويجب أن يكون التشاور الحقيقي مع منظمات المجتمع المدني جزءً أساسيًا لا يتجزأ من تلك المراجعة، لاسيما قبل أي عملية لصنع القرار في هذا الصدد.

ولابد أن تبدأ اللجنة في تحديد إجراءات خاصة مستقلة و مناسبة لتلقي أية شكاوى من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مباشرةً، وإجراء التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان

التي تقع في نطاق اختصاصها، على النحو الذي يجري العمل به في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

كما يجب وضع مبادئ توجيهية عامة حول مشاركة ممثلي الدول في اللجنة، بحيث تكون اللجنة مُشكَّلة من أشخاص لديهم خبرة في مجال حقوق الإنسان والمعايير الإقليمية والدولية.

أمانة اللجنة الدائمة

وجهت ٣٧ منظمة من منظمات المجتمع المدني خطابا إلى الإبراهيمي بشأن إصلاح "إدارة حقوق الإنسان..... هي الهيئة المكلفة بدعم اللجنة في عملها داخل الأمانة العامة. إلا أنه ليس لدى الإدارة حتى يومنا هذا عدد كافي من العاملين –حيث لا يتجاوز عدد العاملين بها بضعة أشخاص. لذا، من الضروري زيادة موارد الدائرة من جهة وضمان وجود مجموعة عاملين ذوي خبرات ومؤهلات عالية في مجال حقوق الإنسان من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين وضع استراتيجية طويلة الأمد على نحو فوري، تشمل أفضل السبل وأكثرها فاعلية لضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني".

المحكمة العربية لحقوق الإنسان

لابد أن توفر أية محكمة عربية لحقوق الإنسان يجري إنشاءها في المستقبل سبل الإنصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة من غير الدول، ويجب إنشاء تلك المحكمة وفقًا للمعايير الدولية.

وتُولي منظمات المجتمع المدني اهتمامًا كبيرًا لهذه المسألة، وتطالب بأن يجري استشارتها في العملية التي تتعلق بولاية المحكمة، واختصاصها، ونظم عملها، وغيرها من المسائل الأخرى من هذا القبيل.

الحصول على المعلومات

هناك صعوبات تواجه منظمات المجتمع المدني في الحصول على معلومات عن اجتماعات هيئات جامعة الدول العربية؛ فالقرارات والتقارير والمواد الأخرى غير متاحة في أغلب الأحيان، وإن توافرت من خلال الصفحة الالكترونية، فيكون ذلك في الغالب في غير الوقت المناسب، الأمر الذي يشكل عائقًا أمام أي علاقة فعالة بين الجامعة والأطراف والجهات المختلفة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

تدعو منظمات المجتمع المدني جامعة الدول العربية إلى استحداث آليات تسمح بإتاحة وثائق ومعلومات الجامعة لمنظمات المجتمع المدني في الوقت المناسب من أجل ضمان التفاعل الحقيقي.

كما تدعو منظمات المجتمع المدني جامعة الدول العربية إلى ضمان الإعلان عن تقرير لجنة الإصلاح وإتاحته لمنظمات المجتمع المدني، وإمداد منظمات المجتمع المدني بالوقت والتسهيلات الكافية لمراجعة التقرير وإبداء الملاحظات عليه، وتطالب الأمين العام بالاجتماع مع ممثلي تلك المنظمات لمناقشة ملاحظاتهم على التقرير.